

كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم: القانون الخاص

المـوضوع:

تأطير الصيرفة الإسلامية على البنوك التقليدية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: القانون الخاص

إعداد الطالبتين: تحت إشراف الأستاذ:

الآنسة بويش خديجة الله الآنسة بوطرفه ليلة

لجنة المناقشة:

الأستاذ بن هلال نذير، أستاذ محاضر أ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ------رئيسا الأستاذ لفقيري عبد الله ، أستاذ محاضر ب، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، ----- مشرفا الأستاذ عيسات ، أستاذ محاضر أ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، ------ ممتحنا

تاريخ المناقشة 08 جوان 2023





أودٌ في هذه الفقرة أن أعبر عن شكري وتقديري العميق لله عز وجل، الذي وفقني لإتمام هذه المذكرة وإنجازها بنجاح. إنّه ليس من قوتي ولا قوة إنسانٍ على الإطلاق، ولكنه من فضل الله وكرمه الذي وفقني لإتمام هذا العمل وإنجازه بنجاح. فله الحمد والشكر على هذه النعمة العظيمة.

و أود أيضاً أن أشكر الأستاذ المشرف على مذكرتي { لفقيري عبد الله }، الذي بذل الكثير من جهده ووقته لمساعدتي ودعمي خلال إعداد هذه المذكرة. فلقد كانت مساهمته في إرشادي وتوجيهي وتقديم الملاحظات والاقتراحات القيمة حاسمة في إنجاز هذا العمل بنجاح. ولا يمكنني تقدير ما قدمه لي بما يكفي، لكنني أشعر بالامتنان الشديد له على هذه الجهود الكبيرة التي بذلها.

و أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته ويجزيه خير الجزاء و أن يوفقنا جميعاً لخدمة ديننا ووطننا وأن ينفعنا وينفع بعلمنا وجهودنا المخلصة.

والحمد لله رب العالمين



أريد أن أهدي مذكرتي إلى والدي الغاليين { إبراهيم و سامية }، الذين كانا دائماً معي ودعماني في كل خطوة أخذتها في حياتي. فلولا دعمهما وتوجيههما وتشجيعهما، لما تمكنت من الوصول إلى هذه المرحلة الهامة من حياتي الأكاديمية. فشكري وامتناني لهما لا ينتهي، وأدعو الله تعالى أن يحفظهما ويجعلهما قرة عينى في الدنيا والآخرة.

كما أود أن أهدي مذكرتي إلى أخواتي الغاليات { صونية، وردة، فاطمة، لينا } اللواتي كنَّ دائماً بجانبي وساندني في كل المحن والتحديات التي واجهتها. فلهنَّ جزيل الشكر والتقدير على كل الدعم والمحبة والتشجيع الذي قدمنه لي، وأدعو الله تعالى أن يجعلهنَّ دوماً في حفظه ورعايته.

أريد أن أهدي مذكرتي إلى بلقاسم . على كل الدعم والمحبة والتشجيع الذي قدمه لي، وعلى كل المساعدة التي قدمها لي في إتمام المهمة بنجاح. الذي كان معي في كل خطوة من الطريق، ولولا دعمه وتشجيعه، لما تمكنت من الوصول إلى هذه المرحلة الهامة من حياتي الأكاديمية. و أشكر جميع صديقاتي الغاليات، و كل عائلتي المحببة، و أدعو الله تعالى أن يجعلهم دوماً في حفظهم ورعايتهم، وأن يجزيهم خير الجزاء على كل ما قدموه لي. .



الى من لهما الفضل بعد الله تعالى في وجودي, والدي الكريمين أمد الله في عمرهما بحسن العمل .

إلى أساتذتي في كل مكان, بارك الله جهودكم و علمهم في أمة الإسلام.

إلى أختي العزيزة الغالية" حسينة" و أخي الكريم قواهم الله في طاعته, و أمد الله أعمارهم في خدمة دينه.

إلى زوجي المستقبلي و قرة عيني "حليم", بارك الله فيك على حسن تقديم النصائح لي و ثبتك الله على طاعته.

إلى أصدقائي و أحبتي في العقيدة و الدين ثبتهم الله على طاعته.

إلى صديقتي خديجة و رفيقة دربي خلال مشواري الجامعي, متمنية لكي أفضل التوفيق في حياتك الخاصة و العملية.

قائمة المختصرات

ط: الطبعة

م: ميلاد*ي*

د.ط: دون طبعة

ص: صفحة

ق.م: قبل الميلاد

مقحمق

مقدمة:

يعتبر النظام المصرفي من بين أهم الأنظمة الإقتصادية لأي بلد نظرا للدور الفعال الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية، و تقديم المساعدة و ذلك بامتداد النشاط الاقتصادي للأموال، فكل دولة تملك نظام مصرفي مختلف عن دولة أخرى بسبب سياستها و مقوماتها و الأسس الاقتصادية والاجتماعية التابعة لها.

فالنظام المصرفي يتشكل من بنك مركزي في قمة الهرم المصرفي،ثم البنوك التقليدية في الدرجة الثانية،فهنا البنوك التقليدية هي الرائدة في العمل المصرفي نظرا لخبرتها و تجربتها، فأعمالها ترتكز على نظام الفائدة في تلقي الأموال و إعادة إقراضها حسب مجال العمل و كذا تقديمها للعديد من الخدمات المصرفية التي تتعامل بالائتمان، عكس البنوك الإسلامية التي تباشر الأعمال المصرفية الخداصة بها في حدود الإلتزام بقاعدة الحلال و الحرام فجميع أنشطتها تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية م الإسلامية م الإلتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية،من هنا قامت البنوك التجارية بإنشاء وحدات إسلامية متخصصة،و تم فتح نوافذ إسلامية لتقديم منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة بغية إفتكاك حصص سوقية و التقوق على نظيرتها التقليدية، فالنوافذ كيان مالي مملوك للبنوك التقليدية،و ظلت القوانين النافذة المعمول بها في الجزائر تسعى إلى تطوير الصيرفة الإسلامية من أجل تتشيط و استيعاب مدخرات إضافية خاصة مع صدور النظام رقم 18_20 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و يفتح لها الصيرفة التشاركية، و الذي يدعم فتح نوافذ إسلامية،و هو ما يدعم الصيرفة الإسلامية و يفتح لها أفاقا كثيرة في السوق الجزائرية مع الإلتزام بالضوابط التي تحكم الصيرفة و الإلتزام خاصة بأهم طرق و صيغ التمويل التي ترتكز المصاريف الإسلامية عليها. و من هنا نطرح الإشكالية التي تتمثل فيما يلى:

إشكالية البحث:

ما مدى فعالية تأطير المصارف الإسلامية على مستقبل البنوك التقليدية ؟

أهمية وأهداف البحث:

تتبع أهمية هذا البحث في الرغبة في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيد عن شبهات الربا، و في تبني نظام مالي إسلامي بديلا عن الأنظمة الأخرى ،و كذلك من التغيرات التي تشهدها البيئة المصرفية، و تسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة في:

_ إظهار الدور الفعال الذي يلعبه النظام المصرفي في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

_ التعرف على الأسس و الضوابط التي تحكم مختلف الأعمال المتعلقة بالبنوك التقليدية.

_ ظهور أهمية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

تأكيد عدم فصل الدين عن الحياة الإسلامية و الإقتصادية و الإجتماعية.

مبررات اختيار البحث:

_ التعرف أكثر على هذا النوع من المؤسسات المصرفية، و إبراز دورها و مكانتها في المجتمع، و التعرف على الخدمات التي تميزها عن البنوك التقليدية.

_ ندرة مثل هذه الدراسات في البنوك الإسلامية و لعل هذه الدراسة تشكل مساهمة بسيطة في إبراز مكانتها.

_ الرغبة في التعمق في الموضوع و الإستفادة منه في الحياة العلمية و العملية.

_ التعرف على أهم القواعد و الأحكام و الضوابط التي شرعها الدين الإسلامي في مجال المعاملات المصرفية التي تتقيد المصارف بها.

صعوبات البحث:

في بحثنا هذا كغيره من البحوث لا يخلو من الصعوبات، فقد واجهتنا عدة صعوبات من أجل إنجاز و إتمام هذا البحث و التي يمكن إدراجها في النقاط التالية:

_ صعوبة الحصول على المراجع و المعلومات المتعلقة بالبحث من بعض المكتبات الخارجية.

_ قلة المراجع التي تتناول الموضوع محل الدراسة مباشرة، و قدمها فهي لا تتماشى مع التطورات المعاصرة الحالية التي نشهد بها اليوم.

_ قلة المراجع التي تتناول موضوع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

_ صعوبة الحصول على الكتب التي تحتوي على المعلومات المتعلقة بموضوع محل الدراسة بسبب الظروف المالية الغير الكافية خاصة في إلقاء النظرة على الكتب المنشورة على الانترنيت من أجل الإطلاع عليه.

_ صعوبة استلام الملاحق من الجهات المعنية خاصة البنوك.

_ ضيق الوقت بحيث أن الوقت المتاح لا يسمح أن نوفي البحث حقه.

خطة البحث:

جاء الفصل الأول بعنوان الإطار التنظيري للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية و ذلك في مبحثين، و كان الهدف منه هو تقديم صورة واضحة عامة لمقصود البنوك التقليدية و الأسس التي تحكم المعاملات، و أهم الأسباب فتح النوافذ الإسلامية و خصائصها.

أما الفصل الثاني فإنه يتعلق بعنوان الإطار القانوني الصيرفة الإسلامية و أهم المبادئ و الضوابط التي تحكمها, و أهم صيغ التمويل التي ترتكز عليها المصارف الإسلامية و رقابتها.

الفصّل اللول:

الإطار التنظيري للنوافن الإسلامية في البنوك التقليدية

الفصل الأول

الإطار التنظيري للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

يشهد الربع الأخير من القرن العشرين توجه الكثير من البنوك التقليدية إلى إنشاء نوافذ تقدم خدمات وأساليب تمويلية لا تتعارض المبادئ المتعلقة بالشريعة الإسلامية، وانتشرت هذه النوافذ من خلال الأزمة المالية الاقتصادية التي كانت في سنة 2008 ثم تطورت و حظيت بأهمية بالغة وكانت البنوك التقليدية من بينها التي حاولت الدخول في الصيرفة الإسلامية

فاستقرار المؤسسات المعرفية الإسلامية أدت المسؤولين الكبار في أنحاء العالم يبحثون على حكمة هذه الصيغ التمويلية التي تمارس على مستوى النوافذ ،فإنشاء النوافذ كان أساسا من أجل زيادة حجم الإستثمارات الإسلامية و الحفاظ على حصتها في السوق المصرفية.

فلجأت المصرفية التقليدية إلى وسيلة النوافذ الإسلامية لتعبر عن مدى إستقرار الصيرفة الإسلامية، و تطوير النوافذ بلا فروع مستقلة و الفروع بلا مصارف إسلامية ووصولا إلى نظام مصرفي و هنا الباحثين يجب عليهم إيضاح قدرات العمل بصيغ تمويلية، و ذلك وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق القواعد و الأسس التي تحكم عملية سير العمل الخاص بالنوافذ الإسلامية، بتوفير إمكانيات من المسؤولين البنكيين، أو من الجهات المعنية في هذه النوافذ.

وعليه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: حدود الإختلاف بين البنوك التقليدية و النوافذ الإسلامية.

المبحث الأول

ماهية البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية التي تداول أعمال مصرفية في عدة ميادين حيث أن هذا النوع من البنوك لا يتعامل بالفائدة أخذا و عطاءا، فالبنوك الإسلامية تتلقى من الأفراد نقودهم دون أي فوائد على عكس البنوك التقليدية التي تقوم على نظام الفائدة و ذلك بتلقي الأموال و إقراضها حسب مجال عملها حيث تمنح قروض قصيرة و محددة الآجال للمقترض و كذلك تقبل الودائع، فالبنوك الإسلامية أصبحت واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فقط بل في واقع باقي الشعوب الأخرى ،وذلك نظرا للخدمات الإقتصادية والمالية التي تقدمها،وتجمع المدخرات وتغذي بها النمو الإقتصادي بينما الواقع يثبت ما تتعرض إليه البنوك المعاصرة التي تتعامل بالربا ونتيجة التعامل به أدى إلى إنتشار الفساد والمخاطر والفشل في أداء مهامها. ففيما تكمن ماهية البنوك التقليدية و الأسس التي تقوم عليها،و علاقة النوافذ الإسلامية بها؟

لذلك قسمنا هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: المقصود بالبنوك التقليدية.

المطلب الثاني: المقصود بالنوافذ الإسلامية.

المطلب الأول

المقصود بالبنوك التقليدية

تعتبر البنوك التقليدية أكبر مكونات الجهاز المصرفي المالي، بحيث تحظى بأهمية بالغة لتأثيرها على الحياة الاقتصادية فقد أصبحت من ضرورات العصر الحديث لما تقدمه من خدمات، فالبنك التقليدي يقوم على نظام الفائدة لاعتباره مصرف ربوي في تلقي الأموال وإعادة إقراضها حسب مجال العمل المعتمد. حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف البنوك التقليدية ونشأتها و آليات العمل عليها و الأسس الحاكمة للعمل عليها.

الفرع الأول

تعربف البنك التقليدي

أولا: التعريف الغوي.

بنك:البنك:الأصل أصل الشيء، وقيل خالصه. الليث: تقول العرب كلمة كأنها دخيل، تقول: رده إلى بنكه.

لغة: الخبيث ، تريد به أصله، قال الأزهري : البنك بالفارسية الأصل ، وأنشد ابن بزرج : وصاحب صاحبته ذي مأفكه يمشى الدواليك و يعدو البنكة.

قال: البنكة يعني ثقله إذا عدا، و الدواليك: التحفز في مشيته إذا حاك. وتبنك بالمكان: أقام به وتأهل.و تبنكوا في موضع كذا :أقامو به .2

 $^{^{1}}$ – محمد محمود المكاوي، الإستثمار في البنوك الإسلامية، ط1، دار الفكر و القانون(لنشر و التوزيع)، مصر، 2013، م 1 ص 11.

 $^{^{2}}$ – ابن منظور ،لسان العرب، دار صادر، ص 2

ثانيا: التعريف الإصطلاحي

فالبنك التقليدي مؤسسة إئتمانية مالية يتم فيها تجميع الأموال و قبولها على شكل ودائع و مدخرات صغيرة، وتوظيفها تبعا لدرجة إستقرارها، و يعتبر هذا البنك وسيط بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة و الذين يحتاجون لها. 1

حيث عرفت المادة 78من القانون الإتحادي رقم 10 لسنة 1980 م بشأن المصرف المركزي، وتنظيم المهنة المصرفية بدولة الإمارات العربية المتحدة للبنك التقليدي بأنه كل منشاة تقوم بصفة معتادة بتلقي الأموال من الجمهور علي شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل أو تقوم بتوظيف سندات أو شهادات لإيداع لاستعمالها كليا أو جزئيا في منح القروض لحسابها وعلي مسؤوليتها.²

الفرع الثانى

نشأة البنوك التقليدية

يرجع أصل البنوك إلى تجار العالم في العصور القديمة، فكلمة بنك ذات الأصل الأوربي و المشتقة من الكلمة الإيطالية "Banco" التي تعني المنضدة أو الطاولة، أما سبب إرتباط هذه الكلمة بالأعمال المصرفية فإن الصرافين الميليارديين كانوا يستعملون مناضد خشبية لممارسة أعمالهم في أسواق بيع و شراء العملات المختلفة، وذلك في أواخر القرون الوسطى، كما أن كلمة "Bankrupts"

أ شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والإسلامية:دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة، ± 1 عالم الكتب الحديث لنشر والتوزيع ± 1 شارع الجامعة، الأردن، 2013، ± 57 .

 $^{^{2}}$ – المادة رقم 78من القانون الإتحادي 10 لسنة 1980 1 الشأن المصرف المركزي و النظام النقدي و تنظيم المهنة المصرفية 2 ، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية 2 العدد 82 الصادر بتاريخ 2 1980/08/11 المصرفية 2

و التي تعني مفلس جاءت من أصل إيطالي حيث تعني كسر المنضدة أي منضدة الصراف و التي تدل كإعلان عن إفلاسه و عدم السماح له بالإستمرار في مزاولة الصرافة. 1

وقد إرتبطت نشأة البنوك التقليدية بتطور الحياة الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمعات , إذ أن أول شكل من أشكال البنوك ظهرت في بلاد الرافدين عام 3500 ق.م، فمن المعلوم أن البنوك التقليدية تعتبر من نتاج العصر الحديث إلا أن الأعمال المصرفية الأساسية عرفت منذ القدم، حيث كانت النقود وسيط المبادلات وظهر ذلك في العصور القديمة عند كل من السومريين ،البابليين والإغريق و الرومان ، و تعتبر المبادئ التي وضعها حمورابي عام 1675 م في شريعته من أقدم النصوص المعروفة تاريخا خاصة فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإيداع والفوائد والضمانات المرتبطة بها .

بحيث اعتبرت النقود من أولى أشكال التعامل المصرفي في المجتمع حيث استمرت مدة من الزمن و ظهرت في القرون الوسطى ظاهرة الصراف الذي يكسب دخله من مبادلات العملات بحيث تكون بين رجال البحارة و التجارة الذين يترددون على موانئ أوروبا الجنوبية و مع تطور الزمن فإن نسبة صغيرة من الإيداع تعود إلى رجال البنك من أجل المطالبة بتحويلها إلى نقود وأشياء مماثلة لها و تبقى مبالغ كبيرة حيث يمكن التصرف فيها بإقراضها للغير و بضمانات، وذلك بحصولهم على فوائد دون حدوث تقصير وعدم إلتزام بين المودعين و بينهم و هناك جزء احتياطي من الأموال التي لا يتم التصرف فيها بحيث تمثل نسبة من الودائع التي يلتزم البنك بها إتجاه عملائه حين يطلبون استرجاع ودائعهم وهنا البنوك تقوم بوظيفتين: قبول الودائع و الإقراض معا،بحيث تطورت هذه الأعمال و تلقت مكانة عالية في الإقتصاد الوطني لأنحاء البلدان و من بين البنوك التي ظهرت في شكل حديث كان بمدينة البندقية عام 1557م، وفي عام 1587م، ظهر بنك ريالتو و منها انتشرت في بقية أوروبا ومنه نذكر بنك "أمستردام" في هولندا عام 1609م و بنك فرنسا عام 1800 م مؤسس من طرف نابليون الأول.²

 $^{^{2}}$ – إسماعيل إبراهيم عبد الباقي،إدارة البنوك التجارية، ط1، دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان،2015، ص 2



التوزيع، الأردن، 2006، -00، الطراد، إدارة العمليات المصرفية _المحلية الدولية_، -10، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، -00.

وقد كان العرب قبل الإسلام معروف بالنشاط المصرفي بحيث وصلوا إلى درجة عظيمة من التبادل التجاري ومنه ظهرت تخصصات في الإنتاج التبادلي مثل تبادل تمور البحرين مقابل الزيت والزبيب،وعرف المكيون بإستثمار الأموال بطريقتين:

الأولى: إعطاء المال مضاربة على حصته من الربح.

الثانية: الإقراض بالربا الشائع في الجاهلية بين العرب وبينهم وبين اليهود.

ومنه جاء الإسلام يحرم الربا وأبقي ماعداه من التعاملات التجارية الأسباب التي حلت بالبلاد الإسلامية أدت إلى قطع كل بما كان قائما ومعروفا من أشكال التعامل المصرفي القديم. 1

الفرع الثالث

آليات عمل البنوك التقليدية

البنوك التقليدية وسيط مالي حيث يقوم بتوجيه الزيادة من الثروة لدى المجموعة الأولى إلى الأكثر حاجة لها من أفراد الغئة الثانية ثم الربح يكون من خلال التوجيه حيث الوسيلة تكون قائمة على أساس سعر الفائدة، فهنا الوسيط المالي مهمته تتمركز في توجيه الأموال إلى تحقيق الربح أي الوسيط لا يتضمن أموال الفائدة و يتضح أن البنوك التقليدية أسلوبها غير صحيح في جمع أموال المودعين من خلال اقتراضها و ذلك لكونها تحمل نفس المخاطر، فالبنك يجب عليه أن يوظف الأموال من خلال الإقراض من أجل الحصول على ضمان مقابل ضمان البنك نفسه للمودعين مع ذلك يخلق مخاطر جديدة تهدد البنك، فالوساطة وسيلة غير قادرة و كافية من أجل الضمان².

²¹ – شوقى بورقبة، مرجع نفسه، ص

¹⁸محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص 2

الفرع الرابع

الأسس الحاكمة لأعمال البنوك التقليدية

أولا: تجميع الودائع و المدخرات إستادا إلى قاعدة الدائنية و المديونية:

إن الوظيفة الأساسية للبنوك التقليدية هي تجميع الودائع بشتى الأنواع حيث تمثل عملية إقراض البنك أو نيله على ودائع و مدخرات الخاصة العامة و المسمرة من خلال تاريخ البنوك فالبنك يحصي أو يشمل علي قوة هذه الودائع وإمكانية قدرتها عند تطبيق عملياته المصرفية، ويجب عليه أن يبدع في استخدامها حتى يثبت ويقوي مركزه المالي ويتمكن من الحصول على ثقة الأفراد لجذب ودائعهم.

ثانيا: توظيف الموارد اعتمادا علي منح القروض والتسهيلات الائتمانية بصفة مستمرة:

تقوم البنوك بتوظيف الموارد الموجودة وتقدم التسهيلات المصرفية بعد استبعاد احتياجات السيولة النقدية، بحيث تعتبر الودائع المصدر الأساسي للأموال في البنوك التقليدية فالقروض هو ما تتعامل به البنوك التقليدية لاعتبارها المصدر الأول للربح. أ

ثالثا: الفائدة:

الفائدة المصرفية هي عند قيام البنك بمنح قروض لعملائه سواء كانت مؤسسات و أفراد وبالمقابل يكون لها عائد تتحصل عليه من تلك القروض بحيث تساوي القرض الذي يجب أن يسدده المقترض وبدفع البنك بالمقابل فائدة على الإيداعات الثانية.

رابعا: التنوع المالي:

البنوك التقليدية تتمكن من الحصول علي الأموال من مصادر مختلفة وخلال أوقات متنوعة من المودعين بحيث تقوم البنوك بإعادة توزيع أوقات الودائع وجعلها توظيفات قصيرة متوسطة وطويلة المدة للمقترضين فالبنوك تقوم بالتنويع بغاية مواجهة أية مخاطر مهددة الإقراض و الاستثمار، وذلك

يزن خلف سالم العطيات ،تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، ط1، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن، 2009، ص51.

عن طريق التنويع المالي، فهو يساعد علي احتمال وقوع المخاطر والعائد على أكثر من أصل لتعظيم العائد المتوقع. 1

الفرع الخامس

أنواع البنوك التقليدية

تصنف البنوك التقليدية عموما إلى أربعة أنواع:

أولا: البنوك المركزية: يعتبر البنك المركزي على أنه بنك البنوك و أحدث صورة لتطور الجهاز المصرفي لأنه يتولى الإشراف و الرقابة على باقي البنوك الأخرى و ذلك لأن له سلطة إصدار نقد الدولة و له سلطة إدارة إحتياطات الدولة من الذهب و المعاملات الأجنبية، و توجيه السياسة النقدية في الدولة و يمكن حصر وظائف البنك المركزي فيما يلي:

إصدار النقود، حيث يعتمد حجم النقود التي يصدرها البنك المركزي على مستوى النشاط الإقتصادي، و سرعة دوران النقود و يعتمد كذلك على مدى تطور إستخدام الأدوات المصرفية الحديثة مثل بطاقات الإئتمان.

_القيام بدور البنوك وذلك بتقديم الخدمات المصرفية ومساعدة البنوك التجارية.

 2 تنظيم عملية منح الإئتمان بما يتفق مع السياسة النقدية التي تساعد في النمو الإقتصادي. 2

ثانيا: البنوك التجارية.

تعتبر البنوك التجارية أهم عنصر من عناصر البنوك و التي هي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها الأساسي في قبول الودائع و منح الإئتمان، و ما يميزها عن باقي البنوك الأخرى

-2د/ خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ,2016، -2

^{- 20} صحمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص

هو قبولها للحسابات الجارية مم جعلها على استعداد لدفع هذه الودائع إلى أصحابها وقتما أرادوا دون مماطلة و هذا ما جعلها أكثرها عددا وأكثرها شيوعا في أقطار العالم. 1

ثالثا: البنوك المتخصصة:

هي البنوك التي تقوم بالعمليات التي تقدم نوع معين من النشاط الإقتصادي و خاصة في المجالات الزراعية و الصناعية حيث أن أنشطتها تحتاج إلى تمويل طويل الأجل يمتد لأكثر من عشر سنوات و هذا الأمر الذي يتطلب مصادر أموال طويلة الأجل لتغطية هذه الإستخدامات.

ومن الخصائص التي تتميز بها البنوك المتخصصة نذكر:

_ لا يقتصر عملها في الإقراض فقط بل في أغلب الأحيان يتجاوز إلى الإستثمار.

_ لا تتلقى ودائع من الأفراد كالبنوك التجارية التي تعتمد على رؤوس أموالها.

و يمكن تقسيم البنوك المتخصصة إلى أربعة أنواع:

- * البنوك الصناعية.
 - * البنوك الزراعية.
 - * البنوك العقارية.
- * البنوك التعاونية.2

رابعا: بنوك الأعمال و الإستثمار:

يكمن الدور الأساسي لبنوك الأعمال و الإستثمار في خدمة الإستثمار وفقا لخطط التنمية الإقتصادية و الإجتماعية التي تحددها الدولة، حيث يمكن لهذه البنوك أن تقوم بإنشاء شركات إستثمار متخصصة

⁻ خالد أمين عبد الله و إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص 231

⁻ مليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 85²

تزاول نشاطها الإقتصادي المختلف، كما يمكنها أن تقوم بدور الوساطة في سوق رأس المال،أي تمويل طويل الأجل الخاص بالإستثمارات الكبرى، أما قبول الودائع فلا يعد من وظائفها و بالتالي لا يحتاج إلى سيولة نقدية كبيرة كما هو الحال في البنوك التجارية. 1

المطلب الثاني

ماهية بالنوافذ الإسلامية

يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام المصرف الربوي بتخصيص جزء أو حيز منه لكي يقدم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية، ويهدف هذا الأسلوب أساسا إلى تلبية حاجيات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحولوا إلى التعامل مع المصارف الإسلامية.

و للتوضيح أكثر سنتطرق إلى تقسيم هذا المطلب إلى مايلي: تعريف النوافذ الإسلامية، نشأتها،خصائصها، وأهدافها.

الفرع الأول

تعريف النوافذ الاسلامية

لغة

نافذة من نفذ الجواز وجواز الشيء والخلوص منه. تقول نفدت أي جزت.وقد نفذ نفاذا ونفوذا. رجل نافذة أمره ونفوذ ونفاذ: ماض في جميع أمره, وأمره نافذ أي مطاع.

 $^{61^1}$ شوقي بورقبة، مرجع نفسه، ص-

وفي الحديث بر الوالدين الاستغفار لهما وإنفاذ عهدهما إمضاء وصيتهما وما عهد إليه قبل موتهما،ومنه حديث ،المحرم: إذا أصاب أهله ينفذان لوجههما,أي يمضيان علي حالهما ولا يبطلان حجمها .1

الإسلام لغة:

يراد بها عدة ا أوجه:

سلم اسم الرجل وسلمي اسم امرأة ,وسلمان اسم حبل واسم رجل وسالمان إسم رجل ,كلها أسماء لعلم ما.

كما يطلق الإسلام في اللغة ويراد به الاستسلام والإنقياد والخضوع وقيل أسلم دخل في الإسلام وصار مسلما ومنه قوله تعالى " قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنّا قُل لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوۤا أَسْلَمْنَا " فالإسلام إظهار الخضوع والقبول لما أتي الله سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم.

الإسلام إصطلاحا:

ذهب بعض العلماء إلى أن الإسلام هو (الإستسلام والإنقياد بالجوارح دون القلب).

وقال شيخ الإسلام هو (الإستسلام لله لا لغيره بأن تكون العبادة والطاعة له والذل).

وقال أيضا: (الإسلام الذي ارتضاه الله وبعث به رسله وهو الإستسلام لله وحده فأصله في القلب هو الخضوع لله وحده بعبادته وحده دون سواه والخضوع له والعبودية له فالإسلام في الأصل من باب العمل عمل القلب والجوارح). 3

⁵¹⁴بن منظور ، مرجع نفسه ،ص -1

¹⁴ سورة الحجرات, الآية -2

⁻ إبن منظور مرجع نفسه ،ص

النوافذ الإسلامية إصطلاحا:

هي جزء من مؤسسة مالية تقليدية تقوم بالإستثمار و التمويل بشكل يتوافق مع منهج الشرع الإسلامي، وقد تكون وحدة متخصصة أو فرعا في المؤسسة الإسلامية و لكنها لا تتمتع بالإستقلالية من الناحية القانونية. 1

الفرع الثاني

نشأة النوافذ الإسلامية

تعود نشأة النوافذ الإسلامية إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية فعندما بدأت نشأة البنوك الإسلامية، تحولت من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي و ذلك في مطلع السبعينات بحيث قامت بعض البنوك التقليدية بمعارضة هذه البنوك و محاولة الإرتياب في مصداقية العمل فيها و الطرق الإستثمارية التي تطبقها، و بعد محاولات عدة نتج عنها الفشل فقدمت البنوك التقليدية إقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم خدمات مصرفية إسلامية.

لكن رغم ذلك الإقتراح إلا أنه لم يصل إلى حيز التنفيذ إلا عندما أدركت البنوك التقليدية مدى اللجوء على البنوك الإسلامية و زيادة حجم الطلب الكثير لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية. عندها قررت بعض البنوك التقليدية خوض هذه التجربة بإنشاء فروع خاصة بها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

و كان في طليعة البنوك التقليدية مصرف مصر الذي يعتبر فرع يقدم خدمات مصرفية بحيث اتخذت فروع تقدم خدمات مصرفي في 1980 م فروع تقدم خدمات مصرفي في 1980 م كأول فرع وأطلق عليه إسم فرع الحسين للمعاملات المصرفية.

 2 – عبد اللطيف جناحي 1 البنوك الإسلامية وأهدافها 1 البنوك الإسلامية وأهدافها 1 الإسلامية 1 الإسلامية 1 الإسلامية 1 الإسلامية 1

 $^{^{-1}}$ فهد شريف، الغروع الإسلامية التابعة للمصاريف الربوية (دراسة في ضوء الإقتصاد الإسلامي)، $^{-1}$

من بين البنوك التي شجعت هذا الإتجاه: نذكر البنك المركزي المصري و ذلك من خلال قيام الكثير من البنوك التقليدية بإنشاء فروع تتخصص في منح خدمات مصرفية إسلامية. 1

الأمر الذي نتج عنه زيادة نسبة الفروع الإسلامية التي تم الترخيص من أجل إنشاءها و هذا في عامي1980/1980م حيث وصل إلى 35 فرع ،والبنوك التقليدية كبنك التجارة و التنمية الوطني و مصر من بينها، فقد اتخذت قرار إنشاء وحدات للخدمات و لكل وحدة فرع تجاري في المستقبل.

و في عام 1987م المملكة السعودية كان لها بنك أهلي تجاري قام بخوض هذه التجربة و تم نشأة صندوق استثماري أولي يخضع لأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية فهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، و في 1990م يليه نشأة فرع إسلامي أولي وبعد تيقن البنك الأهلي للإقبال الزائد على ذلك البنك قام بإنشاء عدة فروع لتقديم و منح خدمات مصرفية إسلامية، و في 1992م قام المصرف بإنشاء إدارة مستقلة من أجل الإشراف على الفروع التي تجاوزت عددها 46 فرع إسلاميا عبر مختلف المملكة. مع الإشارة إلى الفروع الإسلامية الخاصة بالبنوك التقليدية الأخرى التي اتخذت قرار بالدخول إلى ميدان العمل المصرفي الإسلامي مثل بنك الرياض و السعودية.

حظيت البنوك الإسلامية بتطور و ذلك نظرا للإقبال المتزايد عليها، حيث اضطرت معظم البنوك التقليدية المتواجدة في أمريكا إلى وضع أسلوب المشاركة في العمل البنكي الإسلامي و تقديمه و ذلك بإنشاء وحدات تتعامل وفقا للشريعة الإسلامية و تلك المشاركة تكمن في إدارة صناديق إستثمار مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية².

الإنسانية،العدد35/34 ،جامعة محمد خيصر ،بسكرة، مارس 2014 ، 2014 ، 2014 التقليدية، مجلة العلوم الإنسانية،العدد35/34 ،جامعة محمد خيصر ،بسكرة، مارس 35/34 ، م

مسير مصطفى متولى، فروع المعاملات الإسلامية مالها و ما عليها، مجلة البنوك الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، العدد 34، فبراير 1984م، ص 21

الفرع الثالث

أسباب نشأة النوافذ الإسلامية

لقد اختلفت الآراء حول الأسباب التي أدت العديد من المصاريف التقليدية إلي إنشاء فروع تتخصص في منح الخدمات المصرفية الإسلامية،وهذه الأسباب اختلفت من مصرف لأخر ويمكن حصر تلك الإختلافات فيما يلى:

*رغبة المصاريف التقليدية في تعظيم أرباحها و جذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية لإستيلاء على حصة كبيرة من سوق رأس المال.

*الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصاريف الإسلامية. 1

*المحافظة على عملاء المصاريف الربوية من النزوح إلى المصاريف الإسلامية.

*سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع أو نافذة بدل إنشاء مصرف جديد.

*التزايد المستمر و الكبير لعدد المسلمين في الدول الغربية و رغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي لجعل البنوك التقليدية في الدول الغربية تقوم بإنشاء فروع تتعامل وفق أحكام الشربعة الإسلامية من أجل الاستفادة من أموال المسلمين هناك

*رغبة بعض المصاريف التقليدية في إنشاء فروع إسلامية وذلك من أجل التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.

*حب المنافسة و التقليد و عدم الرضا بغياب إسم البنك عن هذا الميدان الجديد.2

^{1 -} حفصي عباس، مفهوم النوافذ الإسلامية و ضوابطها الشرعية، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 08، جانفي 2017 مص 192

² – محمد البلتاجي، المصاريف الإسلامية، _النظرية _التطبيق _التحديات، ط1، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة 2012، ص

الفرع الرابع

خصائص النوافذ الإسلامية

النوافذ الإسلامية تميزها عن باقي الفروع التقليدية خاصة في تعاملاتها وذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية نذكر من بينها:

_ النوافذ الإسلامية تقوم بالإعتماد علي صيغ التمويلية المطبقة ومن بينها المشاركة والمرابحة والإجارة،بينما البنوك التقليدية تقوم على صيغة واحدة وهي منح القروض.

_ وجود هيئة رقابية شرعية تخضع لها الفروع الإسلامية عكس الفروع التقليدية غير وارد فيها.

_معاملات النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية مقيد بالجانب الشرعي في جميع الأنشطة والخدمات عكس الفروع التقليدية تقوم على الفائدة الربوية.

 $^{-}$ إيداع الوديعة الإستثمارية من قبل المصرف في حال الحاجة إليه والتي تكون قابلة للربح والخسارة $^{-1}$

الفرع الخامس

أهداف النوافذ الإسلامية

يمكن ذكر أهم الأهداف لإقامة هذه الفروع والنوافذ، كما وضحها الكثير الباحثين فيما يلي:

*الاهتمام بمقاصد الشريعة من إعمارالأرض، والسعي وراء توزيع الثروة بالعدل حتى لا تكون دولة من بين الأغنياء.

*إحلال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفية.

*توسيع قاعدة المشاركة فالاقتصاد.

 $^{^{1}}$ حسين حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر و التطبيق، ط 1 ، دار النشر للجامعات، القاهرة ،2009 ، 2

- 1 . تحقيق الربح عن طريق المشاركة والتوجه الإسلامي 1
- *تشجيع الإستثمار ومحاربة الإدخار عن طريق فرص كثيرة للإستثمار ،وأساليب تتناسب مع الأفراد والشركات
- *تحقيق تعاون فعلي بين أصحاب الفوائض المالية والمشروعات المستخدمين للفوائض وذلك التفويض يؤدي إلى ربح أو خسارة.
 - *غرس القيم العقائدية والأخلاقية لدي العاملين والمتعاملين معا.
- *تعاون المتعاملين من خلال أداء الزكاة علي أموالهم،والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الإقتصادية الإجتماعية .
- *السعي وراء العملاء الجدد و محاولة جذبهم نحو البنوك ذلك بتطبيق هذه الوسائل والمحافظة علي العملاء السابقين.
 - *إنشاء فروع إسلامية في البنوك التقليدية و تقويمها.
 - *إحتذاء سياسة التدرج في التحول من نظام مصرفي تقليدي إلى نظام مصرفي إسلامي.
 - * القضاء على الإكتناز في المساكن بدل البنوك.
- *تقدم الصيرفة الإسلامية جعل باب المنافسة بينها وبين المصارف التقليدية مفتوح وذلك بالدخول الي السوق وكسب الربح وجذب الموردين .2

^{1 -}محمد عمر الحاجي، الربح فقهيا و إقتصاديا، ط1، دار المكتبي، سوريا، دمشق، 2010 ،ص38

 $[\]frac{1}{2}$ عوامل النجاح، بحث مقدم إلى $\frac{1}{2}$ مقدم إلى $\frac{1}{2}$ النقليدية ضوابط التأسيس و عوامل النجاح، بحث مقدم إلى $\frac{1}{2}$ مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع و أفاق المستقبل، $\frac{1}{2}$ مارس $\frac{1}{2}$ ، ص $\frac{1}{2}$

المبحث الثاني

حدود الإختلاف بين النوافذ الإسلامية و البنوك التقليدية.

تسعى البنوك التقليدية و النوافذ الإسلامية إلى أداء جميع الوظائف المتوقعة من المؤسسة المالية، غير أن النوافذ الإسلامية تتميز بخصائص تجعلها تختلف عن النوافذ الإسلامية في تأدية وظائفها، لتوضيح أكثر قدمنا في هذا المطلب أهم الإختلافات و التشابهات بينهما.

المطلب الأول

خدمات و رؤية فقهاء الشريعة للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

هناك الكثير من الآراء لفقهاء الشريعة الإسلامية حول النوافذ الإسلامية فهناك فقهاء تؤيدها و هناك فقهاء تعارض عليها، و هذا ما سنتعرف عليه بالتحديد في هذا المطلب.

الفرع الأول

آليات عمل النوافذ الإسلامية

تقوم النوافذ الإسلامية بجميع أنواع العمليات المصرفية على أساس المبادئ المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، حيث تقوم البنوك التقليدية بتعيين شخص لديه خبرة و اهتمام كبير في مجال العمل المصرفي كمراقب لجميع أنشطة الفروع الإسلامية الشرعية، و يمكن إنشاء بعض النوافذ عن طريق تنظيم الدولة الإسلامية لهيئة مراقبة شرعية للإشراف على أنشطة هذه الشركات و التحقق من امتثالها لأحكام الشريعة الإسلامية. و يمكن تقسيم هذه الأنشطة إلى ما يلي:

_ الخدمات المصرفية العامة: تتمثل هذه الأنشطة في جميع الخدمات المصرفية بدون فائدة ربوية مثل:فتح الحسابات الجارية، دفع فواتير الخدمات، و إصدار الشيكات ، التحويلات المحلية الدولية

_ الإستثمارات الإسلامية: بشكل عام لا تختلف الإستثمارات المالية التي تقوم بها النوافذ الإسلامية عن صيغ الإستثمار المعروفة للنفقات الإسلامية، والتي تتمثل في: المرابحة ،المضاربة، المشاركة ، الإستصناع و السلم حيث تستخدمها في صناديق الإستثمار و الإكتتاب في الأسهم في الشركات المساهمة.

نظرا لأنه في الاتفاق الإسلامي يتم إستخدام صيغة المرابحة في معظم أنشطتها فإن الإستثمار في النوافذ الإسلامية يعتمد بشكل كبير على طريقة المرابحة .

_ التمويل الشخصي الإسلامي: تقدم النوافذ الإسلامية الملحقة بالبنوك التقليدية أحيانا منتجات وأدوات معادلة تهتم باستهداف العملاء بالتمويل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، و تعتمد هذه المنتجات عموما على نهج المرابحة الشخصية و هي طريقة تسمح للعملاء بشراء الأشياء الشخصية مثل الأدوات المنزلية بالتقسيط و على أساس خالية من الفوائد الربوية . 1

الفرع ثاني

رؤية الفقهاء في مشروعية النوافذ الإسلامية

عادة يكون ي الأمور المستحدثة التي لم يرد بها نص شرعي يختص بها جدل كبير ،وخاصة موضوع إنشاء نوافذ إسلامية تابعة لبنوك تقليدية ،وينقسم أهل الفقه و الاختصاص في ذلك إلى أقسام: هناك من يعرضها لديه حجيته وهناك من يرى أنها استثنائية في حالات معينة ،وسنتطرق إلى بيان حجة كل منهم.

أولا: المؤيدون لإنشاء النوافذ الإسلامية:

يري من يؤيد إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية أنه يجوز التعامل بها في حال كونهما منضبطة شرعا ،وهناك أراء كبيرة في هذا المجال . و من بين المؤيدين فضيلة الشيخ عبد سليمان

¹⁻ علاء الدين رفيق، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية (دراسة بنك الخليج) ، مذكرة لنيل شهادة ماجستر ، معهد العلوم الإسلامية، قسم الشريعة ، جامعة الشهيد حمه لخضر _الوادى ، 2017-2018 ، ص 15

المنيع عضو هيئة كبار العلماء في المملكة،فضيلة الشيخ الدكتور عبد المطلق عضو هيئة كبار العلماء،فضيلة الشيخ الدكتور عبد الله عبد العزيز المصلح رئيس لجنة الإعجاز العلمي برابطة العالم الإسلامي ،فضيلة الشيخ الدكتور حمزة حسن الفعر و احتجوا بما يلي:

1_ يعتبر التخلص من الربا هدف يطمح إليه أي مجتمع مسلم، في حال رغب بتطبيق بتعاليم شرعية، وبالتالي فتح نوافذ إسلامية يعتبر إحدى الطرق المستخدمة في البنوك التقليدية لتخليص المجتمع من الربا المحرم.

2_ الاستفادة قدر الإمكان من البنوك التقليدية بحكم خبرتها الطويلة في المجال المصرفي الإسلامي وبالتالي تطويره وتحسين أدائه بشكل أفضل.¹

2_ نجاح النوافذ الإسلامية يعتبر حافزا جيدا ودافعا لدى إدارات البنوك التقليدية للتحول بشكل كامل فيما بعد وبالتالي أسلمت هذه البنوك التقليدية ،وذلك يعود لصناعة أصحاب القرار بجدوى العمل المصرفي الإسلامي وتحويله إلى بنك إسلامي كامل ،وربما يكون نجاح النوافذ الإسلامية سببا في زيادة الطلب والإقبال على التعامل بالخدمات والمنتجات الإسلامية وتقليص الطلب على التقليدية .

4_ تعتبر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة في طريق التحول من النظام الربوي إلى النظام المصرفي الإسلامي، حينما يكون الوقت مناسبا لذلك، ويقاس هذا التدرج في تحول البنك التقليدي على منهج الشرع الإسلامي في تدرجه في تحريم الربا.

5_ تعاني بعض الدول من صعوبات في فتح بنوك إسلامية وترخيصها وبالتالي تعتبر النوافذ الإسلامية من الحلول الجيدة البديلة التي من الممكن أن تسهم في سد هذه الفجوة، وعمل اكتفاء لدى من يرغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي.

 $^{^{-1}}$ سها مفيد أبو حفيزة، "النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: دراسة تحليلية على القضايا الشرعية و ضوابط إنشائها"، المجلة الإلكترونية للبحوث في الدراسات الإسلامية،المجلد $^{-1}$ العدد $^{-1}$ (2019, $^{-0}$).

6_ يشجع وجود النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية على التعايش بشكل مشترك بين نظامين مصرفين مختلفين بدلا من استمرار المواجهة بينهما ،بما أن ذلك كان محفزة للبنوك الإسلامية لتقديم الأفضل.

7_ لابد من الإعتراف من البنوك التقليدية بأهمية العمل المصرفي، وبمصداقية صيغ التمويل الإسلامي والعمل المصرفي ككل. 1

8_في حال ما إذا تحول أحد هذه البنوك التقليدية إلى بنك إسلامي فيما بعد ،فإن هذا يعتبر إنجازا ومكسبا كبيرة للقطاع المصرفي الإسلامي،وخصوصا إذا كان هذا البنك له إسمه وشهرته الواسعة وفروعه المتعددة .

ثانيا: المعارضون لفتح النوافذ الإسلامية

في المقابل هناك من يعرض إنشاء نوافذ إسلامية مثلا:فضيلة الشيخ الدكتور بن مسفر سعيد بن مسفر القحطاني الداعية المعروف فضيلة الشيخ الدكتور حسن حامد حسان،فضيلة الشيخ الدكتور سليمان الصادق الكبيرة ،فضيلة الشيح الدكتور أحمد عبد الرزاق الكيس واحتجوا بما يلى:

1-لا يمكن إخفاء حقيقة أن النوافذ الإسلامية تابعة للبنوك التقليدية وبحسب القاعدة الفقهية التابع تابع لذا يتبع الفرع الأصل في الحكم.

2-من الممكن أأن يؤثر وجود النوافذ الإسلامية سلبا على إنشاء بنوك إسلامية جديدة أو على رغبة البنوك التقليدية في التحول بشكل كلي إلى بنوك إسلامية فيما بعد ،إذ يتم الإكتفاء بهذه النوافذ الإسلامية.

3-وجود النوافذ الإسلامية و إنتشارها يشكل حدوث منافسة غير متكافئة بين البنوك الإسلامية وبين البنوك الإسلامية وبين البنوك التقليدية التي تمتلك هذه النوافذ.

 $^{^{1}}$ د/ حفظي عباس، "مفهوم النوافذ الإسلامية و ضوابطها الشرعية"، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد الثامن، جامعة الأغواط، جانفي 1994، ص 194.

4-فتح نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية يؤدي إلى التشويش والخلط في الفهم في أذهان العملاء والموظفين وبالتالي سوء التطبيق .

5-ربّما السبب من إنشاء النوافذ الإسلامية رغبة البنوك التقليدية في تحقيق المزيد من الأرباح وزيادة فرصتها السوقية وليس بدافع ديني.

6-ينتج عن الدمج بين نظامين مصرفين مختلفين صعوبة في التعايش بينهما الإختلاف الفكرة والهدف.

7-عدم وضوح التصور الصحيح للعمل بالنظام المصرفي الإسلامي مقابل نظام البنك التقليدي القائم على الربا. ¹

المطلب الثاني

الفرق بين النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية

نشير هنا إلى نقطة هامة أن معظم الكتب لم يتكلموا في مؤلفاتهم عن مصطلح النوافذ الإسلامية بل أوردوا مصطلح البنوك التقليدية, وأن النوافذ الإسلامية جزء أو حيز في البنوك التقليدية, و ما يميز البنك التقليدي هو تقديم شتى الخدمات المصرفية و يكون عادة مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية عكس النافذة التي تخضع لمبادئ الشريعة الإسلامية. و يجدر الإشارة إلى أوجه التشابه و الاختلاف بينهما في بعض الخصائص المشتركة.

 $^{^{-}}$ د. حفظي عباس، مرجع سابق, ص 1

الفرع الأول

أوجه التشابه بين النوافذ الإسلامية و البنوك التقليدية

_ تتفق النوافذ الإسلامية و البنوك التقليدية أنه كلاهما تقومان بتوفير الخدمات المصرفية و التمويلية للعملاء.

- _ يسعى كل منهما إلى توفير أحسن الخدمات لجذب العملاء.
- _ تقوم كلا البنوك التقليدية و النوافذ الإسلامية بتوفير بطاقات الإئتمان و التمويل الشخصى.
 - _ يتقيد كل منهما باحترام قانون النقد و القرض لسنة 2003.
 - يتواجد كل منهما في جميع الدول العربية و أغلب الدول الغربية.
 - _ يقوم البنك التقليدي و الفروع الإسلامية بالتعامل وفقا للطريقة التقليدية. 1

الفرع الثاني

أوجه الإختلاف بين النوافذ الإسلامية و البنوك التقليدية

تكمن أهم الفروق بين الفروع الإسلامي و البنوك التقليدية فيما يلي:

- _ إلتزام فروع المعاملات الإسلامية بتطبيقه لإحكام الشريعة الإسلامية بينما النوافذ الأخرى التقليدية فإن طبيعته عملها تقوم أساسا على الفائدة الربوية.
 - _ عدم الإستقلال المالى و الإداري بين العمل الإسلامي و بين العمل التقليدي في البنك.
- _ إن المصرف التقليدي يمنح العمل المصرفي الإسلامي شيئا من الإستقلالية المكانية داخل المصرف، حيث يتم فصله عن باقى الأعمال التقليدية.

⁻ فهد شریف، مرجع سابق, ص 13¹

_ أهم المصادر الأموال في النوافذ الإسلامية تتمثل في الحسابات الإستثمارية بينما في البنوك التقليدية تقوم وفق للودائع لعقد القرض بفائدة و التي تعتبر من الربا و التي هي محرم شرعا.

_ في النوافذ الإسلامية تتميز العقود المالية بأنها تشتمل على علاقة تعاونية بين العميل و المصرف بينما في البنوك التقليدية تكون العلاقة بين العميل و المصرف علاقة تعاقدية.

_ إذا تعسر المدين في الفرع الإسلامي يعطى مهلة إذا ثبت ذلك باليقين، و في حالة مماطلته في السداد فتوقع عليه العقوبة التي يقدرها أهل الخبرة، بينما في البنوك التقليدية يجب على المدين المتأخر دفع فوائد فقط.

_ يحصل أصحاب الحسابات الإستثمارية في النوافذ الإسلامية على نسبة شائعة من الربح المحقق وفقا لعقد المضاربة كما يمكن لهم أن يخسروا إذا لم يحقق الفرع أية أرباح، بينما يحصل المودعين في البنك التقليدي على فائدة و بغض النظر في نتيجة النشاط ربح أو خسارة. 1

 $^{^{1}.80}$ ص 2004 ، المصاريف الإسلامية 3 ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004 ، من



الفصّل الثاني:

الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية

الفصل الثانى

الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية

منذ بداية القرن الثامن عشر، كانت الأعمال المصرفية تتم علي أساس نظام الفائدة عند إقراض الأموال الأموال للمحتاجين ومع عدم وجود بديل آخر متاح لم يكن أمام الناس خيار سوي إقراض الأموال بأسعار فائدة مرتفعة في كثير من الأحيان،وقد أدى هذا إلي تشكيل نظام غير عادل أثقل على كاهل الناس بمشقات غير ضرورية.

كانت هذه الحاجة إلي نظام مالي عادل هي التي أدت إلى ولادة الصيرفة الإسلامية في منتصف السبعينات،حيث كان هدفها توفير بديل مالي يتسم بالشفافية،وأن يكون البديل مصدر لارتقاء إقتصادي لجميع المحتاجين.

ظهرت الصيرفة الإسلامية المستنيرة بتوجيهات مبادئ الشريعة الإسلامية كنظام مالي بديل لا يعطي ولا يتقاضى الفائدة، مقدما بذلك نظاما للعدالة الإجتماعية والمساواة ،و الإحتياجات المالية للناس ومحافظ علي مستويات عالية من الأخلاق والشفافية والإحساس بالمسؤولية .

و لهذا قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية

المبحث الثاني:موانع الخدمات المصرفية الإسلامي

المطلب الأول

المقصود بالصيرفة الإسلامية

مؤسسات مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والإستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وهذا بهدف غرس القيم والمثل والخلق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الإجتماعية و الإقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية.

الفرع الأول

تعريف الصيرفة الإسلامية

معظم التعاريف التي أعطت للمصاريف تدور حول الأعمال التي تقوم بها بمعني اقتصرت على ذكر العمليات التي تجعل من مؤسسة ما مصرفا الذلك تختلف التعاريف باختلاف القوانين و الأنظمة التي تحكم أعمالها التي تتباين من بلد إلى أخر ،كما تختلف طبيعة نشاط هذه المصارف وشكلها القانوني لهذا من الصعب إيجاد تعريف موحد وشامل للمصارف. 1

مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع تعاملاتها و نشاطها الإستثماري و إدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية، و مقاصدها، و كذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا و خارجيا. 2

وعموما المصرف هو مؤسسة مالية تنتمي إلى القطاع الخدماتي تقوم الأعمال المصرفية التي عرفها وحددها القانون.³

 $^{^{1}}$ د. محمد البلتاجي ، مرجع سابق،-

 $^{^{2}}$ -صالح حميد العلي، المؤسسات المالية الإسلامية و دورها في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية, ط1، دار النوادر، سوريا ،2008، ص98

⁻ شوقى بورقبة، مرجع سابق،ص 11³

الفرع الثاني:

نشأة الصيرفة الإسلامية

كانت الدولة الإسلامية قوية وهذا جراء تمسكها بكتاب الله وسنة محمد صلي الله عليه وسلم كانت هنالك مؤسسات مالية تتولى رعاية و احتياجات المسلمين و يأتي بيت المال في مقدمة هذه المؤسسات بالتعريف المراد بيت المال هو: (المؤسسة التي تشرف علي ما يرد من الأموال وما يخرج منها وذلك من خلال أوجه النفقات المتنوعة).

في البداية عندما جاء الإستعمار تمت السيطرة على الأمة الإسلامية وقامت بإدخال المؤسسات الربوية إلى المجتمعات الإسلامية كما بدأت مجموعات كثيرة محاولة تحويل المؤسسات الإقتصادية الربوية إلى مؤسسات إسلامي، و خطورة تلك المؤسسات التي صنعت من طرف الإستثمار من هنا كانت فكرة إنشاء المصاريف الإسلامية وظهرت في حيز الوجود وأول محاولة ذلك:

أولا :في المناطق الريفية باكستان :

هنا تأسست مؤسسة تشغيل الودائع من مالكي الأراضي لتقديمها بدورها إلى الفقراء من المزارعين وذلك لتدعيم مستوي نشاطهم الزراعي دون تقاضي أي عائد أو قروض على ودائعهم ولكن نتيجة عدم وجود كادر تم غلق أبواب هذه المؤسسات.

ثانيا: في جمهورية مصر العربية:

كانت تجربة إنشاء المصرف من طرف الدكتور أحمد النجار في (قرية غمر بمحافظة الدقهلية عام 1963 من أولي التجارب التي ظهرت وغابت حيث كانت تتعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية و حظيت بالدعم والتشجيع مواطن الريف حيث بلغ عدد المودعين فيها 59ألف مودع خلال 3سنوات وهذا نتيجة لعدم تعاملها بالفائدة حيث تم إيقاف العمل في 1967وهذا للعوامل التالية:

عدم توافق الكوادر القادرة على أداء الأعمال والنشاطات المصرفية الإسلامية.حيث تمت تصفيتها وتظهر فكرتها الإجتماعية وذلك 1971 بإنشاء بنك ناصر الإجتماعي ومركزه بالقاهرة.

ثالثًا : في الدول العربية والأجنبية :

تعتبر المصاريف الإسلامية كيانات حديثة بالنسبة للعمل المصرفي و أول تسجيل رسمي لعبارة البنك الإسلامي كان اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية عام 1947م وهذا نتيجة الإرادة المشتركة لدول منظمة المؤتمر الإسلامي لإنشاء هذه المؤسسة الهادفة إلى:

*دعم التنمية الإقتصادية لشعوب بدول الأعضاء .

*شهود مولد بنك دبي الإسلامي عام 1975م في دولة الإمارات العربية.

*يعتبر بنك الإسلامي نقطة الإنطلاق.

*استمرار حركة إنشاء وتأسيس مصارف إسلامية و ازدهارها ومولد بنك فيصل الإسلامي في مصر وأسس بيت التمويل الكويتي 1997.

1978أعقبها بعد ذلك المصرف الإسلامي الأردن 1978للتمويل والإستثمار .

1979تم إنشاء بنك البحرين الإسلامي، وفي 1982 مصرف قطر الإسلامي ثم بنك قطر الإسلامي . 1996.

و في عام 1982 شهدت ماليزيا تأسيس البنوك الإسلامية فقد اختلفت المنطلقات فهناك بنوك مؤسسة بقانون خاص مثل بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك الأردني وبنوك مصدره ريمر سوركاسي لبيت التمويل الكويتي.

وهناك بنوك تأسيس شركات خاضعة للأحكام العادية كالمصرف الإسلامي الدولي في لوكسمبورج عام 2.1978

⁻²حسین حسین شحاتة، مرجع سابق ،،-2



¹⁰⁰ مسالح حميد العلي، مرجع سابق ، ص $^{-1}$

و في ماليزيا تم تشكيل لجنة وطنية للبنك الإسلامي وصدر قانون البنوك الإسلامية،أما في إيران فقد تضمن دستور جمهورية إيران الإسلامية قواعد إقتصادية منع الربا و الإحتكار وبناء على ذلك النص الدستوري تم إصدار القانون المصرفي الإسلامي عام 1993،المصارف الإسلامية أثبت30عاما من العمل المصرفي في دول الخليج العربي ومعظم البلدان العربية الإسلامية نجاحا في تطوير العمل المصرفي وذلك وفقا لأسس الشريعة الإسلامية وأخذت المصارف المؤسسات المالية الإسلامية في العالم بلغ287مؤسسة لعام 2003،و وصل الإسلامية تتزايد بحيث المؤسسات المالية الإسلامية في العالم بلغ287مؤسسة لعام 2003،و وصل حجم أصول هذه المؤسسات عام 2001 إلى 269 مليار دولار أمريكي و وصل معدل النمو السنوي لأصول الصناعة المالية الإسلامية نحو 23% مابين 1994 _2003 وبلغ نمو الأرباح في الصناعة المالية الإسلامية إلى51% مؤسسة نموا في أرباحها أكثر من نمو الصناعة ومتوسط العائد علي حقوق المساهمين 15%خلال 2003.

الفرع الثالث

خصائص الصيرفة الإسلامية

للمصارف الإسلامية مميزات وخصائص تتخصص بها عن المصارف الأخرى، لاختلافها عنها وهذا من حيث المحتوي و المبدأ و المضمون،والغاية والهدف وعلي هذا الأساس لابد من أن تكون للمصارف خصائص تميزها وهنا سيتم عرض عدم التعامل الأهم النقاط التي تتميز بها:

1_ استبعاد التعامل بالفائدة:

أول خاصية يمتاز بها المصرف الإسلامي إسقاط الفائدة الربوبية من كل عملياته سواء كان أخذا أو عطاءا،أي عدم التعامل بالفائدة في كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله بحيث يمثل المعلم الأساسي للمصرف الإسلامي، بدون تلك الخاصية يصبح المصرف كأي مصرف ربوي.

محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الإستثمارية، ط1، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 1 -محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الإستثمارية، ط1، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2

بالإضافة إلى ذلك ، فالبنك الإسلامي بهذه الخاصية ينسجم مع غيره من المؤسسات الإسلامية الأخرى .وفي هذا الصدد يقول غريب الجمال تشكل خاصية استبعاد الفوائد من معاملات المصارف الإسلامية المعلم الأساسي له وتجعل وجدها متسقا مع البنية السليمة للمجتمع .

2_ تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية تجنبا للنواهي كالربا ،الإحتكار ،الاكتناز ،الغرر .وهنا سنطرق إلى دراسة هذا العنصر التقليل من الاكتناز:

الحقيقة الواقعة أن الأغلبية من المسلمين يمتنعون عن إيداع أمولهم في المؤسسات المصرفية التقليدية، فهم يكتنزون حسب طرقهم الخاصة،وهنا الأموال تعتبر هامة من جهة الحجم عاطلة ودورها التنموي لا يؤدي وهذا من خلال تمويل المشاريع المتنوعة، لذا البنك الإسلامي من خلال خاصيته الأساسية الأولى جعل هذه الأموال.

3_ الإستثمار في المشاريع الحلال:

تقيد المصارف الإسلامية بقاعدة الحلال والحرام في كل نشاطاتها وعملياتها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية من غير فلا وجود لبنك إسلامي دون مقومات وسبب لوجوده،ومن القواعد التي يلتزم هو الإلتزام بالحلال والإبتعاد عن المجالات المحرمة ويخضع نشاطه لضوابط النشاط في الإقتصاد الإسلامي والتقيد بأخلاقه.

4_ إحياء نظام الزكاة:

تعتبر الزكاة الأداة الأساسية في النظام المالي الإسلامي حيث تعمل على تحقيق أهداف الكثير من المجتمع الإسلامي والعدالة وتقليل الإختلافات بين طبقات المجتمع، فالبنوك الإسلامية تقوم بتنشيط الأداة المالية عن طريق إنشاء حسابات خاصة للزكاة وتشجيع المستثمرين، واجب البنوك الإسلامية العمل على إحياء نظام الزكاة وتجميع موارد الزكاة وإنفاقها في مصارف شرعية التي تنص عليها أحكام الشريعة الإسلامية.

34

العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت لبنان، 2014 مجمد الطباعة و المأمول، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت لبنان، 2014 مجموعة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت البنان، 2014 مجموعة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت البنان، 2014 مجموعة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت البنان، 2014 مجموعة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت النسان العصرية العصرية العصرية الطباعة و النشر و التوزيع، بيروت البنان، 2014 مجموعة العصرية العص

5_ ربط التنمية الإقتصادية بالتنمية الإجتماعية:

للمال وظيفة اجتماعية في الإسلام، لهذا كان الإهتمام بالنواحي الإجتماعية أصلا من أصول هذا الدين وهذا ميزة المصارف الإسلامية بالصفة الإجتماعية، فالمصرف الإسلامي يقوم بتعبئة مدخرات الأفراد واستثمارها في مختلف الأنشطة الإقتصادية وهذا باعتبار المصرف الإسلامي مؤسسة مالية إقتصادية ،وكذا يهتم بالعائد الإجتماعي مع العائد الفردي،فهي إحدى المعايير الرئيسية التي تربط الصلة بين العقيدة والتنظيم الإقتصادي في الإسلام.

6-قدرة البنوك علي إيجاد ودائع جديدة عن طريق منحها للإتمان ،و بالإستناد إلى أن إستخدام الشيكات للمصارف التجارية القدرة على التوسع في إيجاد الودائع و الإئتمان،إذ أن عدم إستخدام الشيكات كأداة للتبادل وإجراء المعاملات يحدد حجم القروض بالموجودات النقدية المتوفرة لدى هذه المصارف ،بحيث لا تستطيع المصارف إقراض أكثر مما يتوفر لديها من نقود ولا يمكن أن تقرض ما ليس لها،في حين أن المصارف باستخدام الشيكات المسحوبة على ودائع الطلب ،وجدت من خلال ممارستها الفعلية أن المودعين نسبة إيداعهم محدودة وهذا بسبب عدم سحب حميعهم الإيداعات خاصة إذا كانت الإضافة تكاد أن تكون متقاربة.

7-الربح ليس الهدف الرئيسي الوحيد الذي تسعي للوصول إليه المصارف الإسلامية لتحقيقه جراء قيامها بأعمالها ونشاطاتها،رغم ذلك يبقى الهدف الأساسي لاعتبارها مؤسسات مالية إقتصادية مصرفية،المتمثلة في العمل على تطوير الإقتصاد وتنمية وخدمة المجتمع. 1

الفرع الرابع

أهداف الصيرفة الإسلامية

المصارف الإسلامية تتسم بانسجام و إرتباط كبير بالخصائص ونذكر منها مايلى:



 $^{^{1}}$ مليح حسن خلف، المرجع السابق، ص

_ تجميع قدر ممكن من الموارد المالية سواء كانت تلك الموارد مرتبطة باستخدام مؤقت لعدم الحاجة من خلال تجميع المدخرات لدي الأفراد والجهات المتنوعة في المجتمع.

1_ التنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي:

المصرف الإسلامي يسعي إلي تلبية الحاجيات الأساسية للشعوب الإسلامية وفقا للمعايير الشرعية سواء كان مأكل, ملبس أو واسطة نقل، بالإضافة إلى تحقيق النمو العادل والمتوازن لمختلف القطاعات الإقتصادية،هذا الهدف يقوم علي حشد المدخرات المحلية وإعادة توظيفها بشكل يساهم في تحقيق درجة أفضل من الإكتفاء الذاتي للمجتمع الإسلامي من السلع والخدمات ويمكن للبنوك الإسلامية أن تساهم في عملية التنمية من خلال مايلي:

أ-وظيفة البنك الإسلامية الإستثمارية، من حيث إنشاء المشروعات التي تدرج ضمن خطة التنمية.

ب-تمكين البنوك الإسلامية من المشاركة في تحسين المناخ الإستثماري عن طريق إعداد دراسات الجدوى الإسلامية للمشروعات .

ج-وظيفة البنك التمويلية عن طريق تمويل رأس مال العامل أو الثابت.

2_ نشر الوعى المصرفى الإسلامى:

نشر الوعي المصرفي يطور ثقة المواصل بالنظام الإقتصادي لاعتباره نظام أمثل،حيث تشير الدراسات الحديثة الصادرة عن صندوق النقد الدولي أن النظام المصرفي الإسلامي الذي أساسه عدم التعامل بالفائدة متحملا للهزات الإقتصادية مقارنة مع النظام المصرفي التقليدي.

3_ تطوير الأدوات المصرفية الإسلامي القائمة:

وذلك عن طريق إستحداث الجديد منها بغية حشد المزيد من الموارد ،توظيف قنوات جديدة سعي المصارف إلى إنشاء سوق مالية إسلامية بمثابة منظم لعمليات حشد الموارد والحصول على فرص الإستثمار إقتصاديا إجتماعيا على مستوي العالم الإسلامي .

4_ تنمية المبادلات التجاربة بين الدول الإسلامية:

المبادلات التجارية تعتبر مدخل للتكامل الإقتصادي ونتيجة له في أن واحد، علاوة على الدور الذي تقوم به التجارة في زيادة درجة الروابط الإقتصادية و الإجتماعية بين الشعوب الإسلامية وتحريرها من التبعية الإقتصادية للدول المتقدمة.

5_ تحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول الإسلامية:

هنا تكمن في مدى قدرة البنوك الإسلامية على توجيه الإستثمارات لمكونات الربط لهذه الدول ،مثلا تطوير مرافق البنية التحتية من طرق النقل البري والجوي ، ووسائل الإتصال المختلفة. 1

الفرع الخامس

مبادئ و ضوابط الصيرفة الإسلامية:

1_ مبدأ عدم التعامل بالربا:

"الربا" هو فرض معدل باهض عن القروض، فعدم التعامل بالربا هي سمة مميزة للبنك الإسلامي من تطهير أجل تطهير المال من شبهات الظلم و الإستغلال الذي هو سيمة رئيسة من سمات القروض الربوية التي تقوم بها هذه البنوك،وذلك على الرغم أن الإسلام لم يبتدع قضية تحريم الربالتي نزلت في جميع الرسالات السماوية، وفي نفس الوقت إن عدم التعامل بالربا يجعل المصرف الإسلامي أداة ترشيد تنموية تجعله يتجه إلى مجالات تدريجية مناسبة من خلالها يدفع عائدا مناسبا للمودعين لديه.

وقد حرمت النصوص الشرعية الربا تحريما شديدا لقوله عّز وجّل: " يَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللّه الله عن النصوص الشرعية الربا تحريما شديدا لقوله عّز وجّل: " يَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللّه الله عن عرمت النصوص الشرعية الربا تحريما شديدا لقوله عّز وجّل: " يَأَيُّهَا ٱلّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتّقُواْ ٱللّه الله عن النصوص الشرعية الربا تحريما شديدا لقوله عّز وجّل: " يَأَيُّهَا ٱلّذِينَ ءَامَنُواْ ٱللّه الله عن ال

2_ مبدأ استبعاد سعر الفائدة:

37

^{1 --}د. قدي عبد المجيد، التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر ،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر، 2007، ص 102

 $[\]frac{2}{2}$ سورة البقرة, الآية 278

استعملت كلمة الفائدة كبديل لفظي أو ترجمة حديثة لكلمة الربا، فاستبعاد التعامل بالفائدة هي خاصة رئيسية تتمتع بها البنوك الإسلامية عن سائر السنوات الأخيرة، لأن فكرتها مستمدة من الشريعة الإسلامية وفقا لما أنزله سبحانه وتعالى والسنة النبوية.

3_مبدأ الغنم بالغرم:

المقصود بالغنم هو الربح والفصل ولا يخرج المعنى الإصطلاحي عن المعنى اللغوي ،والغرم هو الدين وأداء شغل لازم.

و المقصود بهذا المبدأ هو أنا المستثمر معرض للربح والخسارة ولا يسمح أن يضمن لنفسه الغنم ويرمى بالغرم على عاتق غيره وهي قاعدة تضع الحاصل على التمويل ومقدم التمويل أي البنك الإسلامي في درجة واحدة من المخاطر وفي الأصل لتحقيق الأرباح.

4_ المشاركة في تحمل مخاطر التمويل و الإستثمار: فالنقود لا تنمو إلا بفعل استثمارها،وأن هذا الإستثمار يكون معرضا للمخاطر، وفي ضوء ذلك فإن نتيجة الإستثمار قد تكون ربحا أو خسارة، يجب أن تشارك جميع الأطراف المعنية على حد سواء في المخاطر والربح من أي مسعى أو عمل، لكى يكون مستحقا لأي عائد. 1

الفرع السادس

أنواع المصاريف الإسلامية

يتكون الجهاز المصرفي في اقتصاد من عدد من المصاريف تختلف من حيث التخصيص والدور الذي تؤديه ويتصدر الجهاز المصرفي في الدولة المصرفية المركزي،نعتبر تعدد أشكال المصاريف الإسلامية من الأمور الناجمة عن التخصص الدقيق،والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتلاءم مع حاجات العمل والمجتمع.

حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2013، ص85.

يمكن تقسيم المصاريف وفقا لعدة معايير كالتالى:

أولا: تصنيف المصارف الإسلامية حسب أغراضها:

_ مصارف تهدف إلى تحقيق التنمية الإجتماعية مثل البنك الإجتماعي.

_ مصارف مركزية مهمتها إصدار الأوراق المالية الدولية و مراقبة الإئتمان و تطوير العمل المصرفي في الدولة كبنك المركزي في الدول التي أسلمت أنظمتها المصرفية.

مصارف متعددة الأغراض و هذا ما تهدف إليه معظم المصاريف الإسلامية المعاصرة. 1

ثانيا: تصنيف المصارف الإسلامية و فق النطاق الجغرافي

_ مصارف إسلامية محلية النشاط: و هي مصارف إسلامية تعود ملكيتها لدولة واحدة و يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها و التي تمتد ممارسة نشاطها إلى خارج النطاق الجغرافي المحلي.

_مصارف إسلامية دولية النشاط: و هي المصارف التي تتسع دائرة نشاطها و تمتد إلى خارج النطاق الداخلي و هذا الإمتداد يأخذ عدة أشكال مثل: إقامة مكاتب تمثيل خارجية في سائر الدول العربية الأجنبية أو فتح فروع بالدول الخارجية، أو إنشاء مصارف مشتركة مع بنوك من الخارج.

حيث يهدف هذا النوع إلى المساعدة في تطوير الجهاز المصرفي و المالي بما يتفق مع أحكام الشربعة الإسلامية، و تقديم العون للمجتمعات الإسلامية في الدول عبر الأعضاء.



 $^{^{1}.90}$ شوقي بورقبة،مرخع سابق ، ص $^{1}.90$

ثالثا: التقسيم وفق المجال التوظيفي

تنقسم المصارف الإسلامية إلى:

_ مصارف إسلامية صناعية: هو بنك مخصص لتمويل المشاريع الصناعية، ومثل هذا البنك ضروري في جميع أنحاء الدول الإسلامية دون استثناء، خاصة بعد أن أصبح تطوير الصناعة أهم وأهم محاور تطوير القدرة الإنتاجية لهذه الدول

_ مصارف إسلامية زراعية: يميل هذا النوع من المصارف إلى النشاط الزراعي لكونها تمتلك المصرفية اللازمة لذلك النشاط الحيوي الذي تمارسه.

_ مصارف إسلامية تجارية: هذا النوع يقوم بجذب الودائع و استثمارها حيث أن أغلبية المصارف قائمة على هذا النوع.

و بالرغم من هذا التعدد في النماذج إلى أن الإتجاه الغالب في المصارف الإسلامية التي أقيمت حتى الآن هي المصارف التجارية و التي تأخذ شكل شركات المساهمة. 1

المطلب الثاني

صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

التمويل الإسلامي عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل و بين المؤسسات و الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الإستثمار، و يكون مطابق لأحكام الشرعية، ذلك عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل عقود المرابحة.

⁻فادي محمد الرفاعي المصاريف الاسلامية, ط1, منشورات الحلبي الحقوقية, لبنان, -

الفرع الأول

صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الإستثمار

أولا: التمويل بالمضاربة

هي اتفاق بين طرفين، يبذل أحدهما فيه ماله و يبذل الأخر جهده و نشاطه في الإتجار و العمل بهذا المال، على أن يكون الربح بينهما على حسب ما يشترطان، و في حالة خسارة الشركة لا يكون لصاحب المال غير رأس ماله، وضاع على المضارب كده و جهده لأن الشركة بينهما في الربح أما في حالة الخسارة فإنها تكون على صاحب المال وحده ما لم تكن الخسارة بتقصير أو إهمال من المضارب، و المضاربة لا يمكن أن تصلح على منفعة كمسكن ،و لا تصلح كذلك أن تكون دين .1

_ مشروعية المضاربة:

اتفق الفقهاء على جواز عقد المضاربة و مشروعيته و استدلوا على ذلك بالقرآن الكريم و السنة.

- * القرآن الكريم:
- " وَءَ اخْرُونَ يَضرِبُونَ فِي ٱلأَرضِ يَبتَغُونَ مِن فَضلِ ٱللَّهِ" 2
- " وَإِذَا ضَرَبتُم فِي ٱلأَرضِ فَلَيسَ عَلَيكُم جُنَاحٌ أَن تَقصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ "3
 - * السنة النبوية:

3 - سورة النساء, الآية101



 $^{^{1}}$ -محمد طارق محمود رمضان الجعري، تطور الأحكام الفقهية في القضايا المالية، ط1، دار النفائس لنشر و التوزيع، عمان، 2012، ω 315.

²⁰ سورة المزمل, الآية -2

و من الأدلة التي وردت في السنة النبوية على مشروعية المضاربة، ما روى عن صهيب رضي الله عنه آن النبي صلى الله عليه و سلم قال" ثلاث فيها البركة، البيع إلى أجل و المضاربة و خلط الشعير". 1

ثانيا: تقسيمات التمويل بالمضاربة

المضاربة نوعان:

المضاربة المطلقة: حيث يكون للمضارب الحرية المطلقة في إستثمار المال كيفما شاء، دون قيد على قراراته أو تدخل من جانب رب العمل، وهذا النوع من المضاربة هو الأكثر استعمالا في عمل البنوك الإسلامية، حيث يترك البنك الحرية الكاملة في توظيف أموال مودعيه في المجالات المناسبة.

المضاربة المقيدة: هي أن يدفع شخص إلى أخر مبلغ من المال مضاربة، على أن يستثمر بها في مكان معين أو بضاعة معينة، أو أن يتقيد بأن يتعامل بالمال مع شخص معين لا غير، أي هي ما قيدها المصرف بزمان أو مكان أو نشاط محدد.2

ثالثا: شروط المضاربة

تنقسم إلى شروط متعلقة برأس المال و أخرى متعلقة بالربح:

*الشروط المتعلقة برأس المال:

_ أن يكون رأس المال نقدا، أي الدنانير و الدراهم و الفلوس الرائجة و منها العملات الورقية و المعدنية في هذا العصر، لأنها ثابتة القيمة أي لا تكون قابلة للتغيير مثلما تتغير السلع و الخدمات

_ أن يكون رأس المال معلوم المقدار و الصفة عند العقد لأن جهالته تؤدي إلى جهالة الربح و من المعلوم الربح شرط أساسى للمضاربة

 2009 محمد أيوب، النظام المالي في الإسلام، د.ط، آنداسيا أنترناشيونال لمؤسسة محمد بن راشد المكثوم ، لبنان ، 2009 محمد أيوب، النظام المالي في الإسلام، د.ط، أنداسيا أنترناشيونال المؤسسة محمد بن راشد المكثوم ، لبنان ، 2009

 $^{^{-1}}$ وائل عربيات، المصارف الإسلامية و المؤسسات الإقتصادية، ط 1 ،دار الثقافة لنشر و التوزيع، الأردن، 2006 ، ص 21

_ أن يكون رأس المال موجودا أي حاضرا لا دين في ذمة المضارب، لأن ما في الذمة يتحول و يرجع أمانة.

_ تسليم رأس المال إلى المضارب لأنه أمانة و في حالة شرط بقاء يد المالك على المال، فهنا تفسد المضاربة.

* الشروط المتعلقة بالربح:

_ أن يكون مقدار الربح معلوما بنسبة معينة لكل من المضارب و رب المال.

_ يجب أن تكون النسبة المشترطة لكل منهما في حصة شائعة من الربح و ليس من رأس المال.

_ يشترط أن لا يكون مقدار الربح محددا لكل من المضارب و رب العمل، حتى و إن لم يكن ذلك مخالف للعقد إلا أنه يفسده لأنه يؤدي إلى جهالة الربح. 1

ثانيا: التمويل بالمشاركة

هو أسلوب تمويلي يشترك بموجبه المصرف الإسلامي مع طالب التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما، و يوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه، أما الخسارة فبنسبة تمويل كل منهما، و عادة ما يفوض المصرف طالب التمويل في الإدارة و التصرف باعتباره منشئ العملية و أدرى بطبيعتها، و لا تكون مشاركة المصرف في الإدارة إلا بالقدر اللازم لحفظ حقوقه و الاطمئنان إلى عدم حدوث إهمال أو تقصير من جانب الممول المفوض بالإدارة ،و يستحق الشريك طالب التمويل حصة من الربح - يتفق عليها مع المصرف عند العقد مقابل إدارته للمشروع أو العملية. 2

أنواع المشاركة لدى البنوك الإسلامية:

2 - أشرف محمد داوبه، دور الأسواق المالية في تدعيم الإستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، القاهرة، 2006، 125.

 $^{^{1}}$ – د/ محمد صلاح الكردي، صيغ التمويل الإسلامي المعاصرة و دورها في تنمية التجارة تادولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2022 ص 27

للمشاركة عدة صيغ شرعية يمكن للمصرف استخدامها في تقديم التمويل لرجال الأعمال و المشاركة المشروعات المختلفة، و لذلك تنقسم أنواع المشاركة إلى ما يلي:

أولا: التقسيم من حيث المحل:

1_ مشاركة في إحدى الصفقات و ذلك بتمويلهم لإتمام صفقة معينة مثل الدخول في صفقة مع مصنع الأحذية من أجل شراء الخامات اللازمة لصنع الأحذية خلال دورة إنتاج معينة.

2_ مشاركة في رأس المال إحدى المشاريع إما إنتاجية أو خدماتية، و في حالة كون المشروع يحتوي على شكل قانوني كأن يكون شركة مساهمة مثلا اتخذت المشاركة أسلوب شراء عدد معين من أسهم تلك الشركة

ثانيا :التقسيم من حيث الاستمرارية

1_ المشاركة الدائمة: يكون هذا النوع من التمويل بالمشاركة في رأس مال الشركة حيث يقوم البنك بالمشاركة في أسهم عن طريق التمويل في المشروع المشترك، و يترتب عن ذلك أن يصبح البنك شريكا في ملكيته و في إدارته و تسييره و الإشراف عليه حسب نسبة الحصة في الأسهم التي تساهم بها و يكون شريكا أيضا في نسبة الربح و الخسارة.

2_المشاركة المتناقصة أو منتهية بالتمليك: يتخذ هذا النوع من المشاركة شكلا خاصا حيث يعطي للشريك فرصة بامتلاك المشروع خلال مدة زمنية معينة، و في هذا النوع من المشاركة يقوم البنك الإسلامي مع طرف أو أطراف أخرى في إنشاء مشروع معين يهدف إلى الربح بحيث يساهم البنك و الشركاء في رأس مال هذا المشروع على أن يعطي البنك فيها الحق لشريك في الحلول محله في الملكية. 1

الشروط التطبيقية للمشاركة:

 $^{40^1}$ جعيد البشير و كاكي عبد الكريم ، مرجع سابق، ص-



1_ شروط العاقدين: حيث يشترط في العاقدين أهلية التوكل و التوكيل إذ أن الشركة تتعقد على توكيل كل من الشريكين لصاحبه في نصيبه من مال الشركة ،لكن لا تشترط أهلية الكفالة.

2_شرط رأس المال: حيث يشترط في رأس المال أن يكون موجودا فلا يجب أن يكون غائبا أو دينا و أن يكون نقدا، و يجب أن تكون قيمته مقدرة ،في حالة خلط أموال الشركات يخرج المال من الضمان إلى الضمان المشترك

3_ شروط الربح لتجنب الخلافات يجب أن يكون العقد واضحا فيما يتعلق بقواعد توزيع الربح و ذلك بأن:

*أن يكون نصيب كل شريك من الربح نسبة شائعة منه و لا يكون مبلغا محددا.

*يتحمل جميع الشركاء الخسارة و كل بقدر حصته، فالشريك المدير لا يتحمل شيئا زائدا عن بقية الشركاء، إلا إذا كان هو من تسبب في الخسارة بسبب إهماله أو تقصيره. 1

الفرع الثاني

صيغ التمويل القائمة على المديونية

أولا: التمويل بالمرابحة

هي البيع بالثمن الذي اشتريت به السلعة مع ربح معلوم و هي أحد بيوع الأمانة، و التي تكون بالأساس على كشف البائع للثمن الذي قامت عليه السلعة.

 $^{127^{1}}$ صمد دواية, مرع سابق, ص-



و تعرف المرابحة المعاصرة لدى البنوك الإسلامية بأنها قيام البنك الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها بناء على دراسة لأحوال السوق و ذلك بأن يتقدم أحد العملاء يطلب فيه من البنك شراء سلعة معينة. 1

مشروعيتها: بما أن بيع المرابحة من البيوع فإن أول دليل عام على مشروعيتها قوله تعالى: "وَأَحَلَّ ٱلبَيعَ ".2

و قوله تعالى: "لَيسَ عَلَيكُم جُنَاحٌ أَن تَبتَغُواْ فَضلا مِّن رَّبِّكُم". 3

أقسام المرابحة:

_ المرابحة البسيطة: هي المرابحة التي تتوافق مع التعريف الإصطلاحي لتمويل بالمرابحة و التي هي بيع ما شتراه بما شتراه به و زيادة، و التي تعني بيع برأس المال و ربح معلوم.

_ المرابحة المركبة: هي اتفاق بين طرفين يتضمن تعهد من كل منهما للأخر و هذا التعهد يتعلق بأمر سيحصل في المستقبل.4

شروط عقد المرابحة لتوفر عقد المرابحة يشترط ما يلي:

_ أن يكون الثمن الأول غير مجهول و ذلك لأن العلم بالثمن شرط لصحة البيع.

_ يجب أن يكون الربح معلوما و ذلك لأنه يعتبر شرط لصحة البيع.

_ أن لا يكون الثمن في العقد الأول له علاقة بأموال الربا و في حالة وجود علاقة فلا يجوز اعتبارها مرابحة لأن المرابحة هي بيع الثمن الأول و زيادة و الزيادة في أموال الربا لا تكون ربحا.

أحمد صبحي العيادي، إدارة العمليات المصرفية و الرقابة عليها، ط1، دار الفكر ناشرون و موزعون، ط1، عمان $^{-1}$

^{،2010،} ص103

² - سورة البقرة, الآية 275

 $^{^{3}}$ – سورة البقرة, الآية 198

¹⁰⁴ صبحي العيادي،المرجع السابق، ص 4

_كون العقد صحيحا لأنه في حالة ما أذا كان فاسدا لا يجوز البيع.

 $^{-}$ يجب أن يكون أس المال من المثليات لأنه في حالة كونه قيميا كالعروض لا يجوز بيعه مرابحة. 1

ثانيا: التمويل بطريق السلم

هو شراء سلعة ما بثمن مدفوع في الحال مع تأجيل تسليمها ،و لكلمة السلم أو السلف لهما معنى واحد و هو تقديم رأس المال أي دفع الثمن للسلعة فورا أو عاجلا و تأجيل تسليمها إلى وقت لاحق أو أجل معين ويعد التمويل بطريق السلم عكس البيع بثمن مؤجل و قد عرفه الفقهاء بأن بيع أجل بأجل, و للسلم ثلاثة أركان:

- 1- العاقدان: و يشمل المشتري (المسلم) و البائع (المسلم إليه)
- 2- المعقود عليه: و يشمل رأس مال السلم و المسلم فيه فالأول هو الثمن و الثاني هو المبيع
 - 3- الصيغة: هو ما ينعقد به هذا العقد من كلام دال عليه.

_ مشروعيته:

في القرآن الكريم " يَٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُقَاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَينِ إِلَىٰٓ أَجَل مُسَمِّى فَٱكتُبُوهُ " ² .

في السنة: فقد رواه البخاري و مسلم (صلى الله عليه و سلم) قدم المدينة و هم يُسلفون في الثمار السنة و السنتين فقال: "من أسلف فليسلف في كيل معلوم و وزن معلوم إلى أجل معلوم".

_ شروطه:

أ_ الشروط المتعلقة برأس المال و التي تتمثل في :

- _ أن يسلم رأس المال في مجلس العقد .
- _ أن يكون رأس المال معلوم الجنس و القدر و النوع و الصفات عند إبرام العقد.



⁻ مسدور فارس، مرجع نفسه، 172¹

² - سورة البقرة, الآية 282

ب_ شروط تتعلق بالمسلم فيه (السلعة) و التي تتمثل في:

_ أن يكون دينا في ذمة المسلم إليه.

_ أن يكون الأجل معلوما.

_أن يكون من جنس معلوم.

_ أن يكون معلوم المقدار بالكيل أو الوزن أو العد أو غيرها.

_أن يكون معلوم النوع إذا كان للجنس الواحد أكثر من نوع و بهذا فإن هذه الصيغة من التمويل يتم فيها تسليم المنتوج في المستقبل . 1

ثالثا: التمويل الإستصناع

_ تعريفه:

هو شراء شيء من صانع ليس جاهزا، بل يطلب صنعه حسب الطلب، و الإستصناع يكون الإنتاج شئ لزبون معين.

فهو إذن عقد بين طرفين يقوم أحدهما الصانع بموجب هذا العقد بصنع سيئ محدد الجنس و الصفات للطرف الأخر و الذي هو المستصنع على أن تكون المواد اللازمة لصنع من عند الصانع و ذلك مقابل ثمن معين يدفعه للصانع.²

أنواع الإستصناع:

_ الإستصناع الأصلي: و هو الذي يتم بين طرفين في عقد واحد عما هو وارد في تعريف الإستصناع.

 $^{84^1}$ د.حسین حسین شحاته، مرجع نفسه ،-

⁻²بكري ريحان، دور البنوك الإسلامية في الحد من الأثار السلبية للعولمة و أبعادها الإقتصادية ،جامعة الزرقاء الأهلية ،عمان، الأردن، 2001، 232 ممان، الأردن، 2001، ويتحان الأردن، 2001 معان الأردن،

_الإستصناع الموازي: يستند عقد الإستصناع الموازي على أساس أنه لا يشترط في الإستصناع أن يكون العقد مع صانع، فيصح شرعا أن يتعاقد الراغب في الإستصناع مع شخص من غير أهل الصنعة ثم يذهب هذا الملتزم للصنعة يبحث عن شخص يصنع له المطلوب فيأخذه و يسلمه للمستصنع. 1

شروط الإستصناع:

1_ بيان جنس الشيء المراد صنعه و صنفه و قدره و نوعه، و ذلك لتجنب الإختلافات بين الطرفين، لذلك لابد أن يكون معلوما.

2_أن يكون الإستصناع في الأشياء التي تكون محل التعامل بين الناس لأنه إذا لم يكن محل التعامل بين الناس لا يصح عليه الإستصناع.

3_ أن لا يكون فيه أجل، حيث لا يجب تأجيل موعد تسليم الموضوع رغم أنه هناك اختلاف بين الفقهاء هناك من يرى بأنه ليس شرط أساسي ، فهو بالأخير عقد إستصناع على كل حال، إلا أن هذا الرأي هو الذي يتوافق مع ظروف الحياة العملية.²

الفرع الثالث

أنواع التمويل

_التمويل المباشر: هي علاقة إقراض مباشرة بين المقرضين و المقترضين تحدث دون تدخل الوسطاء الماليين أو المصرفيين، حيث تمول الوحدات الفائضة وحدات العجز.

و هذا النوع من التمويل يأخذ عدة أشكال، و التي تتمثل في :

المؤسسات، موجهة لسنة أولى ماستر ، تخصص إقتصاد البنكية و تمويل المؤسسات، موجهة لسنة أولى ماستر ، تخصص إقتصاد نقدى، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلى، 2021، 75

 $^{^{2}}$ صالح حميد العلي مرجع سابق ، ص 2

- *الأفراد: قد يحصل الفرد على القرض مباشر من فرد أخر ،كما يمكن أن تتم هذه العملية بين الأفراد و المؤسسات التي تكون العلاقة بينهما على شكل سندات و ذلك لتمويل احتياجاته.
- * المؤسسات: حيث يمكن للمؤسسات الحصول على قروض و تسهيلات إئتمانية مورد بها ، أو من مؤسسات أخرى.

_التمويل غير المباشر: يقصد بها قيام البنك بشراء آلات و معدات و يقوم بتأجيرها للعملاء مقابل أقساط تدفع له شهريا.

و ينتهي هذا العقد بتمليك المعدات للمستأجر و في هذه الحالة نكون أمام البيع بالتقسيط. 1

المبحث الثاني

عوائق الخدمات المصرفية الإسلامية و رقابتها الشرعية

يتعرض العمل المصرفي الإسلامي في مختلف مجالات معاملاته إلى عوائق قانونية متمثلة في اختلاف المبادئ من مصرف إلى آخر, بالإضافة إلى العديد من العوائق البشرية.

المطلب الأول

موانع الخدمات المصرفية الإسلامية

لنتعرف على موانع الخدمات المصرفية قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى عوائق قانونية و هذا في الفرع الأول، و عوائق متعلقة بالعنصر البشري و هذا ما سنتعرف عليه في الفرع الثاني.

²⁰⁰⁴، عبد العقار حنفي و رسمية قرياض، الأسواق و المؤسسات المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 1



الفرع الأول:

العوائق قانونية

و من أهم المعوقات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر نجد العوائق القانونية: تتمثل العوائق القانونية التي تواجهها المصارف الإسلامية فيما يلي:

- 1-ينظم الأمر 13-11 الصادر في 2003 السوق المصرفية النقدية في الجزائر تحت طائلته أيضا نقع المصارف الإسلامية, حيث أن قانون النقد و الفرض في الجزائر لا يميز بين أنواع المصارف المتخصصة أو أنواع الإستثمارية أو مصارف الأعمال, حيث يمنح رخصة استغلال المصرفية شاملة كما يجب على البنك توضيح طبيعة أعماله و شكله القانوني ...الخ.
- 2- عدم توفر البيئة التشريعية التي تناسب على المصارف الإسلامية مقارنة بعمل المصارف التقليدية و التي تعد في الغالب بيئة رافضة لعمل البنوك الإسلامية أو المؤسسات المالية التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. 1
- 3- اختلاف المبادئ و القوانين بين المصرف الإسلامي و المصرف التقليدي يجعلها تعاني إشكالية الموائمة مع البنك المركزي وهو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها' و ذلك من أحكامها و التي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية والتي لا تجوز لها للجوء إلى سوق النقد لتغطيته متطلبتها و كذلك عند ما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع البنك المركزي في ذلك بسبب الفائدة الربوية التي تفرضها على القروض التي تمنحها أو على عمليات خصم الأوراق التجارية ، كون مثل هذه الأعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية.
 - 2 . عدم تطوير النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية 2

¹⁹⁰ محمد الرفاعي , مرجع سابق, ص 1

²⁻ عبدلي حبيبة، "الصيرفة الإسلامية في الجزائر (و اقع و تحديات)"، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 07،العدد02، 2020، ص 76.

الفرع الثاني

العوائق المتعلقة بالعنصر البشري

و التي تتمثل فيما يلي:

1_ عدم استيعاب المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عملها والذي أدى إلى الدمج بين نظام التمويل الإسلامي و الصناعة المالية التقليدية،هما دفع الدمج الكثير من المسلمين إلى تخمين انه مجرد تحايل وان الصيرفة الإسلامية هي مجرد ربا مختبئ تحت تلاعب بمصطلحات بين الفائدة و هامش الربح التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية.

2_ افتقار موظفي المصارف الإسلامية للكفاءة والتكوين و ذلك لعدم الاهتمام الكافي للجانب البشري
في المصارف الإسلامية.¹

المطلب الثاني

تأثير الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية

مفهوم الرقابة الشرعية:

الرقابة الشرعية مفهوم مستحدث لهيكليه معينة،وهذا المفهوم بحاجة إلى تحديد معالمه،وضبط حدوده،وتقيد مفرداته، للوقوف على المعنى المراد منه،لكي لا يختلط بغيره من المفاهيم المستخدمة،ولكي تتضح الصورة أكثر حول هذا المفهوم، فلا يعتريها غموض: لذا أقول:

الرقابة لغة:

قال ابن فارس :الراء والقاف والباء:أصل واحد مطرد بدل على انتصاب لمراعاة شيء. رقب في اللغة العربية للدلالة على أكثر من معنى،ومن أبرز هذه المعانى:



 $^{^{-1}}$ عبدلي حبيبة، المرجع السابق، $^{-1}$

1) الانتظار: كترقبه أي إنتظره، والترقب هو الانتظار، وهو كذلك تنظر وتوقع الشيء، والرقيب هو المنتظر.

2) الحفظ والحراسة:

من رقب الشيء يرقبه،وراقبه مراقبة ورقابا أي حرسه،والرقيب الحافظ الذي لا يغيب عنه شيء، و رقب القوم: هو الحارس الذي يشرف على مرقبه ليحرسهم، فالرقيب إذا هو الحارس الحافظ.

3) الإشراف و العلو:

من إرتقب المكان أي أشرف عليه وعلاءوالمرقب والمراقبة:الموضع المشرف الذي يرتقي عليه الرقيب 1 . الرقيب 1

الرقابة إصطلاحا :عبارة عن وسيلة يمكن بواسطتها تأكد من مدى تحقيق الأهداف بكفاية وفاعلية في الوقت المحدد.

مفهوم الرقابة الشرعية بأنها: التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى.2

محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكادمية الحديثة للكتاب الجامعي،
السودان ،ص 237

حمزة عبد الكريم حماد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ملخص لرسالة الماجستر في الفقه و أصوله، كلية الشريعة ، الجامعة الأردنية ،2004، 2004

الفرع الثانى

مراحل وإجراءات الرقابة الشرعية في المصاريف الإسلامية

أولا: الرقابة السابقة التنفيذ

الرقابة الشرعية تقوم بجمع كل البيانات و المعلومات، ليتم عرضها على هيئة الفتوى لتدلي برأيها وذلك قبل إقدام المصرف على تنفيذها،فإذا تبين لها أنها مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية استعبدتها أو قامت بتعديليها بما يتوافق مع أحكام الشرعية وفي هذه الرقابة الشرعية يتم الإشراف على إعداد صياغة نماذج العقود،الخدمات المصرفية و الإتفاقيات ،ومناقشة المشروعات ودراسة الجدوى من وجهة النظر الشرعية،ووضع القواعد اللازمة لضبط التعامل مع المصاريف غير الإسلامية.

ثانيا: الرقابة أثناء التنفيذ

الرقابة هنا تكون علاجية متزامنة عادة ما تتناول هذه الرقابة العمليات المصرفية المستجدة التي يطبقها المصرف لأول مرة وهنا الرقابة تقوم بمتابعة الأعمال الشرعية للمصرف وذلك من خلال مراحل التنفيذ بهدف التأكد من إلتزام المصرف الكامل للفتاوى الصادرة وتقوم في نفس الوقت بالتقييم والتوجيه لأي خطأ في الفهم مما قد يؤثر على التنفيذ ويجعله منحرفا عن أهدافه وغايته ، كذا الموافقة من طرف الهيئة على إتمام المشروعات الإستثمارية قبل أي خطوة نهائية في التنفيذ. 1

ثالثا الرقابة اللاحقة للتنفيذ

في نهاية كل عام هيئة الفتوى تقوم بتقييم عمل المصرف من الناحية الشرعية لأن أساس قيام المصرف هو تطبيق قواعد العمل المصرفي الإسلامي،وهذا الأمر يتطلب من الهيئة المراجعة المستمرة لأعمال المصرف،وتتم المراجعة من خلال وسائل عديدة نذكر منها مايلي:

¹⁻ هيام محمد عبد القادر الزيدانيين ، الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية بين التأصيل و التطبيق، دراسات علوم الشريعة و القانون ، المجلد40، العدد1، 2013، ص39.

-مراجعة ملفات العمليات الإستثمارية بعد التنفيذ والإطلاع على الميزانية العامة وتقرير مراقب الحسابات وتتم هذه المراجعة بوسائل عديدة .

-الإطلاع على الميزانية العامة وتقرير مراقب الحسابات. 1

- مراجعة تقارير الجهات الرقابية الخارجية كالبنك المركزي مثلا و في ضوء هذه المراجعة تقدم الهيئة تقريرا دوريا تبدي فيه رأيها في المعاملات التي أجراها المصرف ومدى إلزامه بالفتاوي الصادرة عن الهيئة و الإرشادات و حتى تتم الرقابة على الوجه الأكمل يقوم بما يلي:

1-وضع برامج الرقابة الشرعية التي تشمل على :

أ-برنامج يتضمن مراقبة كافة أنشطة المصرف.

ب-برنامج زمن يتضمن توقيت عملية الرقابة.

2-وضع نماذج تجميع البيانات والمعلومات لتسهيل عملية الرقابة .

3-تخطيط هيكلة عمل هيئة التدقيق الشرعي، وعقد اجتماعات دورية من هيئة التدقيق لمتابعة سير العمل وتطويره. ²

الفرع الثالث

دور الرقابة الشرعية في المصاريف الإسلامية

من بين السمات الخاصة بالمصارف الإسلامية وجود هيئة الرقابة الشرعية التي تعد أحد أركان المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وشربانها الذي يعمل على بقائها، والحفاظ على أمانتها من

أحمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، أطروحة لمتطلبات درجة الماجستر في الفقه و التشريع، كلية الدراسات العليا، معهد النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2006، ص 102.

⁵⁵

الإنحراف عن طريقها الذي تقوم به، فأساس الطاقة الذي يولدها القوة هي الهوية التي بها يعرف فهي تعتبر صمام الأمان في المصارف الإسلامية الضابطة للأعمال. 1

الفرع الرابع

الإطار القانونى للرقابة الشرعية

تم النص على إنشاء المصارف الإسلامية بضرورة الإلتزام بالأحكام الشرعية والنص على وجود هيئة رقابية لكل مصرف وكذا تم النص على وجود هيئة رقابية شرعية على مستوى الدولة ولهذا أنشأ الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية هيئة عليا على المستوى العالمي من أجل ضمان السير الحسن لأعمال هذه المصارف وتقيدها وفقا للأحكام والتحقيق في مدى المشروعية في المعاملات،

أولا: النص على الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية

الرقابة الشرعية كهيئة تسهر على تطبيق وضبط الأعمال الخاصة بالمصارف الإسلامية تبين مدى توافقها مع الأحكام الشرعية فلا يمكن لأي مصرف أن يرفع راية المصرف الإسلامي دون وجود رقابة شرعية مثال عن ذلك البنك الإسلامي للتنمية إذ لا يوجد فيه هيئة رقابية شرعية فهو يعرض استفساراته على لجان .²

ثانيا: النص على وجود هيئة للرقابة الشرعية

إن وجود هيئة الرقابة الشرعية يعطى المصرف الإسلامي الصبغة الشرعية بنظر ربائنه وجمهور المواطنين الذين لا يتعاملون مع المصارف الربوية،فوجود الهيئة ضروري وملزم للمصرف الإسلامي وهذا بسبب تعدد وتنوع العمليات المصرفية في مجال الإستثمار والتمويل مما يؤدي إلى وجود الأخذ برأي هيئة الفتوى.

²⁴⁰ صبحي العيادي، مرجع سابق، -2



 $^{^{244}}$ صنيحة بوهرين و نور الدين زعبيط, المرجع السابق, ص

ثالثا: النص على وجود هيئة رقابة شرعية على مستوى الدولة

حيث نصت المادة الخامسة من القانون الإتحادي الإماراتي رقم 2 لسنة1975 في شأن المصارف على الأتي:

-تشكل هيئة عليا رقابية شرعية قانونية مصرفية بقرار مجلس الوزراء تتولى الإشراف على المصاريف والشركات والمؤسسات المالية و الإستثمارية الإسلامية والتحقق من مدى مشروعية الأعمال وفق لأحكام الشريعة الإسلامية وتكون الهيئة العليا ملحقة بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف .

رابعا:النص على وجود هيئة عليا على المستوى العالمي

وفقا للمادة 16من هذه الاتفاقية، تتألف هيئة الرقابة الشرعية العليا من رؤساء،هيئات الرقابة الشرعية لكل بنك. 1

الفرع الرابع

أشكال الرقابة الشرعية

البنوك الإسلامية لجأت إلى توكيل عملية الرقابة الشرعية إلى مستشار شرعي،أو هيئة رقابية شرعية ملحقة بالبنك وهناك تقوم بمراسلة العلماء والقيام بندوات للبث في الأمور الشرعية،فيما يلي:

أولا: المستشار الشرعى

البنوك الإسلامية قامت بتعين المستشار الشرعي وذلك من خلال إطلاق التسمية على أحد الفقهاء المختصين في الشريعة الإسلامية،

^{1 –} فتيحة بوهرين و نور الدين زعبيط "الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية "،مجلة العلوم الإنسانية المجلد 1، العدد 42، 2014، ص 244

فالمستشار الشرعي يقدم فتواه و توجيهات مكتوبة في المسائل الشرعية الموكلة إليه،ومن بين البنوك التي اتخذت هذا الشكل نذكر بنك البركة الإسلامي بالبحرين وبنك الإسلامي الأردني،ويقم أيضا بمراجعة العمليات الإستثمارية للبنوك الإسلامية بالتفصيل عن واقع البيانات المالية الخاصة ويعطى حكم بما إذا كانت تتوافق كل العمليات مع الشريعة وإعطاء توجيهات التي يرى بها مخالفات مع التدوين ذلك في تقرير مفصل إلى مجلس الإدارة لكن قليلا ما تسمح البنوك بهذا العمل بحيث لا تتيح الفرصة للمستشار الشرعي بالإشراف على تفاصيل العمل.

من بين التجارب نذكر البنك الإسلامي الدولي الدنمارك ،وبنك التضامن الإسلامي في السودان، فالبنسبة للبنك الأول عين المستشار الشرعي مدققا شرعيا له جميع صلاحية المدقق الداخلي،يقوم بفحص مستندات أصول البنك و إلتزامه ودخله،وتقديم تقرير بما يراه إلى مجلس الإدارة،أما الثني فقد تعدى الأمر إلى تفرغ إدارة الفتوى ضمن جهاز البنك،وهذا ما سيتم توضيحه في الشكل الثاني للرقابة الشرعية.2

ثانيا: هيئة الرقبة الشرعية

تطلق عليها تسمية هيئة الفتوى يكون أحيانا عملها مؤسس على الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالمساءل الفرعية المقيدة بشروطها،فهيئة الرقابة تقوم بأداء مهامها المتمثل في الإفتاء النظري بحيث تكون العمليات الصادرة عن البنك تمت وفقا لأراء هيئة الرقابة،فطبيعة عملها الإفتاء فلا حكم على ما لم يعرض عليها.

 $^{^{-1}}$ محمد أمين علي القطان، الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية، جامعة أم القرى، $^{-1}$ ص

²³حمزة عبد الكريم حمادة مرجع سابق، ص 2

⁴⁵ صبد الباري ، التدقيق الشرعي، مجلة الإقتصاد الإسلامي 3 التدقيق الشرعي، مجلة الإقتصاد الإسلامي 3

الفرع الخامس

وظائف الرقابة الشرعية

الرقابة الشرعية تكمن وظيفتها في مراجعة واحترام الضوابط الشرعية في كل صغيرة وكبيرة لدى المصارف الإسلامية، والتدقيق في العمليات الخاصة بالبنك، لذا سنحاول أن نسلط الضوء على المهام المنطوية بهذه الهيئة.

أولا: الوظائف المعنوية

للرقابة الشرعية وظيفة معنوية تكمن في طمأنينة المتعاملين مع البنك من جانب المرجعية الشرعية لمختلف تمويلية مع الخدمات التي يقدمها فالمتعاملين يقبلون على اختيار التعامل مع البنوك الإسلامية، نظرا لاحترامها للقواعد المنصوصة عليها في الشريعة بحيث نجد وظيفة التوعية الدائمة للعاملين بالبنك وجلك من خلال مايلي:

- -1 إشاعة فقه المعاملات وما يتعلق بها من قواعد فقهية وأصولية بين الموظفين بالبنك.
 - 2-الدورات التدريبية التي تزيد من تأهيل الموظفين في تقنيات التمويل الإسلامية.
 - 3- التعاون مع مؤسسات الرعاية الإجتماعية.
 - 4- الإحتياجات الضرورية والاحتياج قبل التحسين.

هذه من بين أهم الوظائف التي تسمح للرقابة الشرعية أن تمارسها ،و ذلك من خلال السلطة الممنوحة لها بحيث هذه السلطة تكون حسب اختلاف البنوك و ذلك وفقا لدرجة الهيئات، فهناك من يمنح لها حق الفتوى و هناك من لم يسمح بذلك،و هناك من يعتقد على أنها هيئة استثمارية و القرارات الصادرة منها غير إلزامية ، و هناك من يمنح لها سلطة ذات مساحة كبيرة لممارسة عملها على الطريقة الصحيحة.

ثانيا: الوظائف العملية

من بين الوظائف العملية لهيئة الرقابة الشرعية نجد ما يلي:

- 1. ضمان تطابق أعمال البنك الإسلامي وكل نشاطاته لأحكام الشريعة الإسلامية.
 - 2. مراجعة الاتفاقية والمعاملات التي يعقدها البنك مع الغير.
- 3. مراجعة قانون البنك ولوائحه ووثائقه التي تتضمن سياسة العامة للإستيثاق من التزامها بأحكام الشريعة .
 - 4. إعداد الدراسات والبحوث المجالات الإقتصادية عموما والمصرفية منها على وجه الخصوص.
- إصدار الفتاوى و التوصيات و تقديم المشورة في كل ما يتعلق بالواجبات الواقعة على عاتق البنك.
 - 6. تقديم نتائج أعمالها للجمعية العمومية عن طريق تقرير. 1



⁻ مسدور فارس، مرجع سابق،ص¹.243

حادمق

خاتمة:

يتبين لنا من خلال هذه الدراسة أن الصيرفة الإسلامية خطوة فعالة هامة في العمل المصرفي يعود نظرا إلى أنها ظاهرة حديثة النشأة خلال الثلاثون عاما الماضية، إلا أن نشأ العمل المصرفي يعود إلى تأسيس الدولة الإسلامية ، مما أدت توافر الظروف الإقتصادية إلى إحياء و تطوير الصيرفة الإسلامية الحديثة بعد الأزمة المالية الأخيرة و بينت قدرتها في إدارة الأصول المالية و قيامها بالعمليات التمويلية في شتى النشاطات المالية و الإقتصادية و الإجتماعية .

و تسلط هذه الدراسة الضوء أكثر على موضوع تأطير الصرفة الإسلامية على البنوك التقليدية و ذلك من خلال التطرق لفصلين كاملين للمفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الإطار التنظيري للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، ز ماهية البنوك التقليدية و الإسلامية و آليات العمل بها من جهة و و البنوك التقليدية و الإسلامية من جهة أخرى ، حيث تختلف اختلافا جوهريا كل البنوك التقليدية عن البنوك الإسلامية فيما يلي: أن البنوك التقليدية ترتكز أعمالها على نظام الفوائد الربوية بخلاف البنوك الإسلامية الملتزمة بقاعدة الحلال و الحرام تعمل طبقا لأحكام الشربعة الإسلامية و تقوم على مبدأ الربح و الخسارة .

فمعرفة ماهية البنوك التقليدية و الإسلامية ينطلق من مفهوم البنوك التقليدية و نشأتها و آليات عمل البنوك التقليدية و تختلف من مصرف لآخر و من بلد لآخر و ذلك حسب طبيعة العمل و مصداقية الرقابة الشرعية إلى غير ذلك ، و بخصوص الفصل الثاني فقد خصص لدراسة المصارف الإسلامية و تطرقنا إلى نشأتها و أهم الخصائص التي بها أو المبادئ التي تقوم عليها و صيغ أساليب التمويل التي تعتمد عليها .

إلا أنها واجهت العديد من العوائق المتمثلة في المعوقات القانونية المتعلقة باختلاف المبادئ ، و القوانين بين المصرف التقليدي و الإسلامي ، بالإضافة إلى العوائق المتعلقة بالعنصر البشري من خلال عدم استيعاب المتعاملين مع المصارف الإسلامية لفلسفة العمل .

النتائج:

نرى أن البنوك الإسلامية تمثل الجانب المهم للنظام الاقتصادي الإسلامي ، و الذي هو بدوره جزء من النظام الإسلامي مما يجعها متميزة عن غيرها من البنوك التقليدية .

ترجع فكرة إنشاء النوافذ في البنوك التقليدية إلى سبعينات القرن الماضي ، و لم تدخل هذه الفكرة حيز التطبيق إلا بعدما حققت نجاحا باهرا و تزايدا كبيرا في الإقبال عليها .

وجوب تكوين إطارات بشرية للعمل في المصارف الإسلامية .

يعتبر نجاح الصيرفة الإسلامية على المستوى العالمي أحد أسباب فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية .

على الرغم من حداثة البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية إلا أنها تعد منافسا قويا لها ، و ذلك بعد التطور السريع الذي حققته خلال الأعوام الماضية .

قيام البنوك الإسلامية بتلبية حاجيات العملاء من التمويلات المختلفة من خلال أشكال متعددة منها: المرابحة ، المضاربة ، المشاركة ، السلم ، الإستصناع .

تكوين البنك لهيئة رقابية شرعية يتم الرجوع إليها دائما في الجوانب الشرعية للمعاملات المصرفية.

التوصيات:

_ يجب الإستفادة من انتشار ظاهرة التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية عالميا في نشر الدعوة الإسلامية و تصحيح الصورة المشوهة التي رسمها البعض في أذهان الشعوب الغير المسلمة ، و ذلك من خلال إثبات صلاحية النظام الإسلامي لمختلف مجالات الحياة ، و خاصة في المجال الاقتصادي و المصرفي .

_ محاولة الإستفادة من رغبة القائمين على المصارف التقليدية في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في التوعية بأهمية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المالية و المصرفية .

إبراز و إظهار أكثر الصيغ و العقود الإسلامية تحقيقا للأرباح مقارنة بتلك التي تتعامل بها المصارف التقليدية.

_ ضرورة إنشاء تطبيق إلكتروني في البنوك الإسلامية لتسهيل الوصول إلى جميع العملاء.

الملامق

lice og AJO Ilog jeg

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

- التكفل بالزبائن في فضاء مخصص للعيرفة الاسلامية - فريق عمل مكون و مسؤول عن المنتجات الاسلامية

- دعم و مساعدة متعددة القنوات للإجابة على جميع أسئلتكم لمرافقتكم في مشروع حياتكم.



خدمات الصيرفة الإسلامية الأخرى

قيمكم تلهمنا

لسلامية

مطابقة لمفايير الشريعة







16.01

٦٥٦



G CPA 021 64 15 15 () CPA Bank / cpa-bankdz

مرابحة سيارة / تجميز / عقار

قيمكم تلعمنا، مع CPA ورابحة : بداية قصة جميلة تجمع بين القيم و الإنجازات.

ماهی المرابحة ؟

للزبائن الخواص والمهنيين الاستفادة من تمويل موافق لتعاليم المرابحة هي احدى طرق التمويل التي يقدمها البنك والتي تسمح الشريعة السلامية وهدالا نجاز مختلف أنواع المشاريع .

کیف تعمل؟

1- يختار الزبون العقار أو السلعة المراد الحصول عليها ويتقدم 2- يشتري البنك الأصل نيابة عن الزبون ويصبح المالك له. 3- يقوم البنك بإعادة بيع العقار أو السلعة للزبون بموجب عقد ठांकेल गाँक व्यापंचा (ब्यवक्का प्रमु क्याविक व्यापंक्ष गाँक व्यापंचा) 4- عند توقيع عقد المرابحة يصبح الزبون مالكا للأهل (للعقار أو لسلمة). بطلب التمويل من البنك.

oily llalics

- موافقة لتعاليم الشريعة الاسلامية
- يعبج الزيون هو المالك مباشرة بعد توقيع عقد المرابحة.

ماهي طيغ المرابحة المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري؟

المرابحة سيارة / المرابحة تجهيز / المرابحة عقار.

66

فترة السداد تتراوج بين عام، وخصس سنوات.

لاقا صدق ؟

- الحد الأقص لمبلغ التمويل هو 3.000.000 دج. - يجب ألا يتجاوز القسط الشمري 50% من صافي الدخل الشعري للإيون.

- تمويل دون حد للأموال الخاصة.

- يمكن أن يصل مبلغ التمويل الي %90 من سعر السيارة.

ंगृष्ट्र व्यांह ३

. أَنْ تَكُونَ لدِيهِ الأَمْلِيةِ المَّالُونِيةِ للبِقَتِراضِ

- أن يملك ذخلا شهريا ثابتا ومنتظما يفوق 40.000 دج.

- أن يكون السن أقل من 70 سنة.

فيهم الشروط التالية:

من يمكنه البستفادة ؟ جميع الأشخاص الطبيعيين من ذوي الجنسية الجزائرية الذين تتوفر إختياركم مصنوعة في الجزائر، مع احترام, تعاليم, الشريعة الإسلامية.

المرابحة سيارة تساعدكم, على تمويل شراء سيارة جديدة من ماهي المرابحة سيارة ؟

المرابحة سيارة تساعدكم على إيجاد طريقكم بشكل أفضل

المرابحة سيارة

هل تريدون التنقل بكل حرية؟

رې مدو ي - بالنسبة للمهنيين: فترة السداد تتراوح من 3 سنوات الي 7 سنوات - بالنسبة للأفراد: فترة السداد تتراوح من 12 الي 35 شهر.

- يجب أن لا يتجاوز القسط الشهري 30% من هافي الدخل الشهري

- بالنسبة للأفراد : - الحد الأدنى للمبلغ 200،000 دج و أقصاه 300،000 دج.

- يمكن أن يصل مبلغ التمويل الي 90% من سعر المعدات ر قان وزر

جميع الافراد أو المهنيين من ذوي الجنسية الجزائرية الذين تتوفر فيهم الشروط التالية : - أن تكون لديه الأهلية القانونية للإقتراض - أن يملك دخلا شهريا ثابتا ومنتظما و يساوي على الأقل مرة و نصف الأجر الأدنى الوطني المضمون من يمكنه البستفادة ؟

المرابحة تجميز تساعدكم على تمويل إقتناء سلعة استهلاكية مامي المرابحة تجميز ؟ (معدات، أجمزة كهرومنزلية، أثاث...) وهذا وفق تعاليم الشريعة البسلمية

تعاليم الشريعة السلامية.

هل ألتم بحاجة لشراء معدات جديدة ؟ سواء كنتم أفرادا أو معنيين، مع المرابحة تجميز رفاميتكم

المرابحة تجميز

- بالنسبة للمهنيين: الحد الأدنى للمبلغ 300،000 دج و أقصاه 500،000 دج.

गुंडी क्लिड ड

تحديده على أساس دخل الزبون و سنه.

- يتم تحديد المساهمة الشخصية ب 10 % من سعر السكن كحد أدنى، حيث يتم، تقديرها على أساس سعر البيع الظاهر على مستوى الوعد بالبيع وعلى آساس تقييم، العقار

-يمكن أن يصل مبنغ التمويل الي 90% من سعر السكن، ويتم،

- أن يكون السن أقل من 70 سنة. الأجر الأدني الوطني المضمون. - أن يملك دخلا شعريا ثابتا ومنتظما ويساوي على الأقل مرتين - أن تكون لديه الأهلية القانونية للإقتراض

تمويل المرابحة عقار هو تمويل مخصص للأفراد من ذوي الجنسية الجزائرية الذين تتوفر فيعم الشروط التالية: من يمكنه الإستفادة ؟

المرابحة عقار هي المفتاج الذي تحتاجونه، فهي تسمج لكم بتمويل عملية إقتناء العقار وفق تعاليم الشريعة الإسلامية ماهي المرابحة عقار ؟ المرابحة عقار تساعدكم، على تمويل شراء عقار من إختياركم، مع إحترام،

کے | المرابحۃ عقار

مل تخططون لشراء عقار ؟

مرابحة عقار

يمكن أن تصل فترة السداد الي 30 سنة ضمن الحد الأقصى لسن المقترض وهو 70 سنة.

لاق مدة ؟ - يجب أن لا يتجاوز القسط الشعري %30 من حافي الدخل الشعري

67





رقم بطاقة التعريف الوطنية :	أنا الممضي(ة) أسفله (السيدة\السيد)
مكان العمل:	الممنة :
	وعنواني بالكامل مو :
ماتف العمل: الفاحس: البلختروني:	العاتف الجوال : ماتف الملزل :
بالمواصفات المذكورة أدناه بالمرابحة على أن يسلم، لي في موعد أقصاه يوم، شعر س	أتقدم إليكم بهذا الطلب راغباً فيه شراء المسكن
	بيان ومواصفات المسخن
عنوان المسكن:	إسم البائع او المرقى العقارى:
	تفاصيل أخرى لخصوصيات المسكن :
	تاريخ: / / توقيع مقدم الطلب:
	خاصة بالبنك
بعد التأكد من صحة البيانات وسيكون موعد الرد على الد	تم إستلام طلب الشراء من قبل
مد الوعد بالشراء.	
	وكاة:
الصفة :	إسم الموظف
	التاريخ والتوقيع ://
	تعمد الوعد بالشراء
بطاقة التعريف الوطنية رقم : بصفتي (الامر بالث	أنا الممضي(ة) أسمُله (السيدة\السيد)
بالمرابحة من القرض الشعبي الجزائري بالمواصفات والشروط التي نص ع	وبما أنني تقدمت بطلب شراء رقم () لشراء :
تي:	الطلب، وحيث أن البنك وافق عليها دون تعديل. فإنني أتعهد بالأت
كالتالي:	1- أن ألتزم بإتمام عملية الشراء بالثمن الذي حدده البنك للمسكن د
	السعر الأصلي :
	قيمة الربح :
	الثمن الإجمالي :
ية يقدر ب 10% على الأقل من ثمن السلعة بقيمة :	بحيث أَقْبَل أَن يَضاف إليه تَكَلَفَة المصاريف الفَعلية. 2- ألتزم بتقديم ضمان للجدية في الشراء وذلك بدفع هامش جديا
حالة تراجعي عن الشراء.	وللبنك الحق مُي رد قيمة الضمان (هامش الجدية) من عدمه في د
غمان ما يطرأ على المسكن من أضرار وهلاك خلال فترة تملكه للمسكن وقبل استلام الزبون لها. عد بتعويض مالي يزيد عن قيمة الضرر الفعلي في حال نكوله وتراجعه عن الشراء.	ويتعمد البنك بالاتي : 1- بن بطلب البنك الزيون (الامر بالشراء) الموقع على مذا التعمد ذ 2- أن لا يطالب البنك الزبون (الامر بالشراء) الموقع على هذا التعمد
بتاریخ / / البنك	ل توقيع قد تم التوقيع على مذا التعمد في يوم: ال إبون
021 64 15 15 @www.cpa-bank.dz @facebook.com/cpabank	

عقد شراء عقار بالمرابحة

مّد تم التوقيع على هذا العمّد بين كل من :	بتاريخ	إنه في :
	بطفته	٦- البائع او المرقي العقاري(شخصية معنوية) :
		مااعندو
رقم التعريف الإحصائي	م التعريف الجبائي :	سجل تجاری رقم
*		
**	بطاقة التعريف الوطنية رقم :	ويمثله في مذا العقد
يلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الاجتماعي	، برأس مال قدره 48.000.000.000 دينار جزائري. مسج	2- المشتري : القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)، شركة ذات أسمه
	. (023) 50 32 64 (023) - الفاكس 64 32 50 (023).	بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر، العاتف : 5
ومو مخول بالتوقيع نيابة عن البنك.	وصفته	المدعو أدناه ب (ق ش ج). ويمثله
	دًا مُرَنَّه قَد تَمَ الْاتَفَاقَ عَلَى النَّتِي :	وبعد أن أقر كلا الطرفين يصفتهما وأهليتهما لإبرام هذا العقد، لذ
		المادة الأولى : البيع
	ات التالية:	- يبيع البائع او المرقي العقاري للمشتري المسكن المطلوب بالمواصف
	49-	إسم البائع او المرقي العقاري .
		عنوان المسكن :
1000 1000 1000 1000 1000 1000 1000 100		تفاصيل أخرى لخصوصيات المسكن :
: المسكن وإرجاع الثمن.	عال وجود أي عيب فإنه سيقوم, باستبدال المسكن أو رد	ويتعمد البائع بأن المسكن خالي من العيوب ويعد ضامناً لما وفي د
		المادة الثانية : ثمن المسكن
		ثمن المسكن المذكور بالمادة الأولى مو:
.(المبلغ أي مصاريف فعلية.
		3
		المادة الثالثة : طريقة الدفع
دالة سيتم إرسال نسخة من إشعار الإيداع بأحد وسائل الاتصالات	يحول المبلغ لحساب البائع بالبنك إن وجد وفي هذه الد	يتم الدفع بواسطة صك بنكي باسم البائع يسلم باليد أو يمكن أن ب
		المعروضة
		المادة الرابعة : طرق حل النزاع
ة ودية. سيتم تقديم النزاع إلى المحكمة ذات الاختصاص الإقليميا.	,مكن تسويته بطريقة ودية. في حالة عدم وجود تسويذ	أَى نَزَاجٍ مَد ينشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير أو تتفيذ هذا العقد ي
	A A A A A A	

_	المادة الخامسة : مُسخ العقد	
	يمتلك المشترى فترة أسبوع واحد لفسخ العقد. والذي يحرره من أي مسؤولية. تبدأ الفترة من تاريخ التوقيع عل	من تاريخ التوقيع على العقد.
	بعد تجاوز الفترة، لا يبقى لامشتري الحق في التراجع. إلا في حالات القوة القامرة:	
_	المادة السادسة : حالة القوة القامرة	
_	تعني القوة القامرة لتتفيذ هذا العقد. أي فعل أو حدث لا يمكن التتبؤ به ولا يمكن مقاومته وخارجا عن إرا	ناومته وخارجا عن إرادة الطرفين المتعاقدين والذي من شأنه أن يؤثر بطريقة جزئية أو كُلية على
	التزامات كل طرف. لا يمكن اعتبار الطرفين مسؤولين عن عدم الوفاء بالتزاماتهما إذا أثبتا أن عدم، الاداء هذا يا	أن عدم الاداء مذا يرجع إلى حالات القوة القامرة المذكورة أعلاه.
	على الطرف الذي يدعي حالة القوة القامرة أن يخبر الطرف الاخر على الفور بعد وقوعما، بخطاب مسجل مع إشع	طاب مسجل مع إشعار بالاستلام (أو أي وسيلة اتصال أخرى) خلال مدة لا تتجاوز سبعة (07) أيام.
	وفي جميع الحالات. يتخذ الطرف المعني بحالة القوة القامرة جميع التدابير الضرورية لضمان الاستثناف العادي ل	ن الاستثناف العادي لأداء الانتزامات المتأثرة بحالة القوة القاهرة، وذلك في أقرب وقت ممكن.
_	إذا استمرت القوة قاهرة ما بعد الموعد النمائي :	يجتَمع الطرفان لتَمْرير مصير العمَّد.
_		
	المادة السابعة : بدء تنفيذ العقد	
_	يبدأ سريان هذا العقد إبتداء من تاريخ توقيعه.	
-	المادة الثامنة : رسوم التسجيل	
_	يتَدمل المشتري كامل الرسوم، المترتبّة على تسجيل هذا العقد لدى مصلحة الضرائب والجمات المختصة بحكم ال	ات المختصة بحكم القانون.
_	المادة التاسعة : إشمار	
	يخضع مذا العمَّد لمختلف المنشورات المنصوص عليها في التشريعات الجزائرية النافذة.	
-	التاريخ والتوقيع	والتوقيع
_	التاريخ والتوقيع المشتري (الزبون)	والتوقيع (البنت)

عقد بيع عقار بالمرابحة

قد تم التوقيع على مذا العقد بين كل من :	بتاريخ	إنه في
بلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الاجتماعي		1- القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج) (بائع). شركة ذات أسمم برأ: بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر. الماتف: 55
Midlife Zalai a Zalila laina a na		المدعو أدناه ب (ق ش ج)، ويمثله
ومو مخول بالتوقيع نيابة عن البنك.	وطفته	
بطاقة التعريف الوطنية رقم		2- السيدة\السيد (زبون) :
		وعنوانه
البريد الإلكتروني .	ماتف العمل: الفاكس:	الماتف الجوال :
	فإنه قد تم الاتفاق على الآتي :	وبعد أن أمّر كلا الطرفين بصفتهما وأمليتهما لإبرام هذا العقد، لذا
		المادة الأولى : تمهيد
يدُ عملية الشراء بالمرابحة لصالح المشتري، فإن البائع أفاد بأنه قد	UNION 60 1461 (1720/00 01 MG 623)	تنفيذاً لعقد الوعد بالشراء الموقع بين الطرفين بتاريخ / "
	مطلوبة.	قام، بشراء المسكن المتفق عليه بعقد الوعد بالشراء بمواصفاتها الا
		المادة الثانية : البيو
	التالية:	المعادة العالمية : البييع يبيع البائع او المرقى العقارى للمشترى المسكن المطلوب بالمواصفات
		عنوان المسكن
	***************************************	تفاصيل أخرى لخصوصيات المسكن
		المادة الثالثة : ثمن المسكن
والمرابط أخران	ما عبال ما باعدال دام س دانشال بوسي اد بالعمت دأ يغتر	التزاماً بما ورد بعقد الوعد بالشراء فإن أي من الطرفين لم، يطلب من الا
	1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	مضافا إليه المصاريف وقدرها
)		وهامش ربح :
		وبالتالي فإن ثمن البيع الإجمالي للمسكن مو
		وقد وافق المشتري على هذا الثمن.
لب الموافقة المسبقة منه.	تاريخ إبرام هذا العقد دون الرجوع للمشترى ودون ط	المادة الرابعة : الامتناع عن استلام المسكن من حق البالع في حال امتناع المشتري أو عدم التقدم لاستلام المنت الماتف، أو البريد الالكثروني، أو الفاكس أو أي وسيلة اتحال. ويحق للبالع أن يبيع المسكن إذا زادت المدة عن عشرة أيام، بتداء من في هذه الحالة، سيتم خصم، مبلغ الضرر الفعلي والخسارة الفعلية اللا يتجاوز الخصم قيمة الخسارة الحقيقية والضرر الفعلي فقط.
		المادة الخامسة : رسوم تسجيل إلمسكن
إفادة تساعده في استكمال الإجراءات الإدارية.	ن ضرائب وتراخيص، كما على البائع تزويد المشتري بأي	يقوم المشتري بسداد كامل الرسوم المترتبة على تسجيل المسكن مر
		المادة السادسة : تسديد المبلغ يتعمد المشترى بتسديد الثمن الرجمالي للمسكن وفق الاتي :
	:1	يخسط المسطى بمسكية القبل الإجهابي فيسط وقق الدي . بعد إمضاء العقد، يمكن احتساب مامش الجدية كدفعة أولي وقدرم
(
	ة القسط :	وباقي المبلغ يقسط على عدد () قسط شمرې وتكون قيمذ
(
ي حساب يخصه لدى البائع بما ميما حساب الودائع إلى حيل سداد	سكن ، ويفوض المشتري البانع بحصم التمساط من	وللبائع الحق في أن يبدأ بخصم الأقساط بعد شمر من تاريخ استلام الم كامل المبلغ.
		تاين اسبع.

غُقد وكالة لإجراء المرابحة

مّد تم التوقيع على هذا العقد بين كل ر		بتاریخ		إنه في
ة تحت الرقم، التجاري 99B0009292 ويوجد مقرما الاجتد	84. دينار جزائري، مسجا	، برأس مال قدره 000.000.000	ن ش ج)(موکل) ، شرکة ذات أسعه	1- القرض الشعبي الجزائري (رُ
۵.	فاكس (023) 50 50 4 32	62 32 50 (023) 65 32 50 (02	العقيد عميروش -الجزائر. هاتف: (3	بالجزائر العاصمة، في 02 شارع
يفته:	9		:ملث	المدعو أدناه ب (ق ش ج). ويه
			ر البنك	ومو مخول بالتوقيع نيابة عر
بطاقة التعريف الوطنية رقم :	:	and the second second		2- السيدة\السيد(وكيل) :
			and the second s	وعنوانه :
البريد الإلكتروني :	الفاكس :	ماتف العمل :	هاتف المنزل :	الماتف الجوال :
				: م الاتفاق على ما يلي
	*			المادة الأولى : المحل
		ة تنفيذ عملية شراء المسكن	كليف الوكيل، الذي يقبل ذلك، بمعد	الفرض من هذه الوكالة هو تا
				لمطلوبة بالمواصفات التالية :
				سم البائع او المرقي العقاري
			and the second s	عنوان المسكن :
		**************************************	كن:	فاضيل أخرى لخصوصيات المس
		ن عليها أدناه :	عبي الجزائري وفقا للشروط المنصود	اسم، وبالنيابة عن القرض الش
		قة الدفع	المرقي العقاري، السعر وطريـ	نمادة الثانية : البائع او
			:	جب الحصول على المسكن من
				سم البائع او المرقي العقاري :
and the state of t		***		عنوان :
			: 94	سعر المتفق عليه مع البائع ه
to the state of th			صك بنكي.	جب دفع هذا الثمن عن طريق
			والمدة	لمادة الثالثة : الصلاحية
			مِن أجل تحقيق هذه العملية.	
مال الوكالة والإشعار بقبول من البنك.	لوكيل على إشعار باستك	سد إبرام مذه الصفقة بتوقيع ا	، ابتداء من تاریخ التوقیع. سوف یتد	بهي صالحة فقط لمدة 10 أياد
		<i>ل</i> ة.	بما يتعلق باحتزام أحكام هذه الوكا	لمادة الرابعة : إلتزام تم إلزام الوكيل أمام البنك ف _ا
		التوقيع		
2-12-11-2-11-1-51	.n		- # A - II	
ائع او المرقي العقاري	וע		المشتري	
		1995 Side Side vide And more carb more t	norm ander some point none some some some som som norm norm norm norm norm some	Many which show these dates dates dates place
			ă	صادقة مينة الرقابة الشرعي
A A A A A	^ ^	^ ^ ^		
				^^^

المادة السابعة : الضمانات	
الضمانات التي يطلبها القرض الشعبي الجزائري بموجب عقود المرابحة الخاصة بالتجهيزات هي :	-
- تسجيل رمن من الدرجة الأولي على المسكن موضوع التمويل.	
- تأمين متعدد الاخطار على المسكن لدى شركة تكافل. إن وجدت	
- التأمين على الوفاة والعجز المطلق والنهالي باسم الزبون لدى شركة تكافل إن وجدت	-
يحق للبنك أن يطلب من الزبون الضمانات التي يراما مناسبة لتأسيس التمويل ومنحه.	
	-
المادة الثامنة : التسديد المسيق	
المادة الخاصة : التسخيد المستحقة بكاملها أو جزء منها ويجوز للبنك أن يتتازل عن مامش الربح أو جزء منه. يمكن لازبون التعجيل بدفع مبلغ الاقساط المستحقة بكاملها أو جزء منها ويجوز للبنك أن يتتازل عن مامش الربح أو جزء منه.	_
یعمی مربون تعمیق بنده مستخته بخانشه او جرع نسته ویپیور شبت آن پیدازندن منس اتربع آن چرع نسه.	
الماح ة التاسعة : التأخر في السداد لا يحق للمشترى أن يتأخر في دفع المبلغ المستحق نقداً بالكيفية الموضحة في هذا العقد، كما لا يحق له أن يتأخر في دفع الاقساط المقررة، وفي حالة مماطلته أو امتناعه عن الدفع. تحل باقي الاقساط فوراً ويحق للبالع في حالة المماطلة أن يفرض غرامة تأخير تقدر ب 2%.	
تجدر البشارة إلى أن غرامة التأخير مذه لن يتم احتسابها كمنتج لصالح البنك، وإنما سيتم إيواؤها في صندوق الخيرات، ويتم إنفاقه تحت إشراف الميئة الشرعية بالتنسيق مع الميئة الشرعية الوطنية للبفتاء بالمجلس البسلىمي الأعلى، كما ورد في المادة 6 من تعليمة بنك الجزائر 20-03.	Testes
المادة العاشرة : مُسخ العقد	-
العدد العصوري المسلح العصور. من حق البائع فسخ التعاقد في حال لم، يلتزم المشترى باستلام المسكن كما نصت عليه المادة الرابعة.	
المادة الحادية عشرة : تعديل العقد	
تشكل مواد هذا العقد مجمل بنود التعاقد بين الطرفين لا يمكن أي تعديل، أو تغيير، أو حذف، أو رفض أو إلماء لاي شرط من هذه الشروط شفوياً. بل يجب أن يكون ذلك خطياً وموقعاً من الطرفين.	_
المادة الثانية عشرة : طرق حل النزاع	_
أي لزاع قد ينشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير مذا العقد أو تنفيذه يمكن تسويته بطريقة ودية. وفي حالة عدم وجود تسوية ودية، يقدم النزاع إلى المحكمة ذات الاختصاص الإقليمي.	
المادة الثالثة عشرة : بدء تنفيذ العقد	-
يبدأ سريان مذا العقد من تاريخ توقيعه.	
المادة الرابعة عشرة : عدد النسخ	-
حرر مذا العقد من)4 (نسخ. نسخة للزبون وثلاث نسخ للبنك لإتمام إجراءات التسجيل بمصلحة الضرائب وتسلم أحد النسخ بعد ذلك للبائع.	
2-711- A-1711	
التاريخ والتوقيع	-
المشتري	
;	-
	-
	-
	_
	â
	-

		MANUEL DES PROCEDURES	Reference	
		Finance Islamique		
		Qard Hassen		
		Gestion du Qard Hassen « Hajji »		
J	ANNEXE 3 : Check-list	des préces constitut ves du dossier		
		*		
		قادمة الوثائق المكونة لملف		
		القرض المسن "ماهي"		
			سحة س شد الوراد در	
		ال المشعول ا		
			and the	
			ئىھادة ا تد ؟	
		t and of	مناقة علية أو فرسة الما	
	ليبقة المعشاب بللسية	الله الاتوف روات وغلف المتحل الشنعة للعمل الإحراء اراة	المهادة عال هالله والخرالة	
			المتناعسي، و	
		الله الاهبرة أو أي على أخر الدهل بالنسة لغر الإحراء؛	الإشدارات الصربية الأ	X
		المئت المركزي المعاطر الخاصة بالدركات والأحر.	الرخيد حطين لاستنبا 6	
		1 call aline	ومد المسريف المعلد	
	الدوك الدج مع فتم	السندة أرولي من جواز سفر الدج لموسم المعاد (بديد	صورة منو المن عي	
			(1 ci_1	
		دلية سميد م	01 سارة نسسة ذات	
			,	
	كَّ تَكُفَّلُ، وَاذَا تَحَالُ الْأَمْلِ، اللَّمُوهُ	ر عن الوقاء العجر المخالق والقياس عن شكل فسطاء حد أدي شاع جار المحلق والليوني السراوي	عرض اللحي بلقة التسر لي النجي على الوعاد والم	
				1
				Sti

قائمق المراجع

المصادر:

القرأن الكريم

أولا الكتب

1- أحمد صبحي العيادي، إدارة العمليات المصرفية و الرقابة عليها،ط1، دار الفكر ناشرون و موزعون،،عمان ،2010.

2- أشرف محمد داوبه، دور الأسواق المالية في تدعيم الإستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، ط1،دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2006.

3- إبن منظور, لسان العرب.

4- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي،إدارة البنوك التجارية، ط1،دار غيداء للنشر و التوزيع،عمان،2015.

5- بكري ريحان، دور البنوك الإسلامية في الحد من الأثار السلبية للعولمة و أبعادها الإقتصادية ، عمان، الأردن، 2006.

6- حسين حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر و التطبيق، ط 1، دار النشر للجامعات، القاهرة ،2009.

7- حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2013

8- خالد أمين عبد الله و إسماعيل إبراهيم الطراد،إدارة العمليات المصرفية _ المحلية الدولية _ ،ط 1،دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن، 2006.

9- خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ,2016

10- شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية و الإسلامية:دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة،ط1،عالم الكتب الحديث لنشر والتوزيع ،إربد- شارع الجامعة، الأردن،2013

- 11- صالح حميد العلي، المؤسسات المالية الإسلامية و دورها في التتمية الإقتصادية و الإجتماعية ،ط1 ،دار النوادر، سوربا ،2008.
- 12- عبد العقار حنفي و رسمية قرياض، الأسواق و المؤسسات المالية، الدار الجامعية الإسكندرية،مصر، 2004.
- 13_ عبد اللطيف جناحي ،إستراتجية البنوك الإسلامية وأهدافها ،بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية ،مصر ،1987
 - 14_ فهد شريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصاريف الربوية (دراسة في ضوء الإقتصاد الإسلامي).
- 15_ قادري محمد الطاهر و جعيد البشير و كاكي عبد الكريم، المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت لبنان، 2014.
 - 16_ قدي عبد المجيد، التمويل الإسلامي من الفقه ألى التطبيق المعاصر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2007.
 - 17- فادي محمد الرفاعي ، المصاريف الإسلامية ،ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004
 - _ محمد البلتاجي، المصاريف الإسلامية، _النظرية _التطبيق _التحديات، مكتبة الشروق الدولية ،ط1، القاهرة 2012.
- 18_ محمد أيوب، النظام المالي في الإسلام، د.ط، آنداسيا أنترناشيونال لمؤسسة محمد بن راشد المكثوم، لبنان، 2009.
- 19_ محمد صلاح الكردي، صيغ التمويل الإسلامي المعاصرة و دورها في تنمية التجارة تادولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2022.
 - 20_ محمد عمر الحاجي، الربح فقهيا و إقتصاديا، ط1، دار المكتبي،سوريا، دمشق، 2010
- 21_ محمد طارق محمود رمضان الجعري، تطور الأحكام الفقهية في القضايا المالية، ط1، دار النفائس لنشر و التوزيع، عمان،2012.
- 22_ محمد محمود المكاوي، الإستثمار في البنوك الإسلامية، ط1، دار الفكر و القانون(لنشر و التوزيع)،مصر، 2013.

- 23_ مسدور فارس التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية،دار هومة، الجزائر 2007.
- 24_ مليح حسن خلف، البنوك الإسلامية ، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، عمان، 2006.
- 25 _محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الإستثمارية، ط1، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن ، 2012.
 - 26_ وائل عربيات، المصارف الإسلامية و المؤسسات الإقتصادية، ط1 ،دار الثقافة لنشر و التوزيع، الأردن، 2006.
- 27_ يزن خلف سالم العطيات ،تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، ط1، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن، 2009.

ثانيا: المذكرات و الرسائل:

المذكرات:

1_ علاء الدين رفيق، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية (دراسة بنك الخليج) ، مذكرة لنيل شهادة ماجستر ، معهد العلوم الإسلامية ، حريري عبد الغاني محاضرات في العمليات البنكية و تمويل المؤسسات، موجهة لسنة أولى ماستر ، تخصص إقتصاد نقدي ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، 2021.

الرسائل:

- 2_ أحمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، أطروحة لمتطلبات درجة الماجستير في الفقه و التشريع، كلية الدراسات العليا، معهد النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، فلسطين.
 - 3- لطفي محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس و عوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع و أفاق المستقبل، 20_21 مارس 2010.
- 4- عبد الكريم حماد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ملخص لرسالة الماجستر في الفقه 2006 و أصوله، كلية الشريعة ، الجامعة الأردنية ،2004

5- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكادمية الحديثة للكتاب الجامعي، السودان الشريعة ، جامعة الشهيد حمه لخضر _الوادي ، 2017-2018

ثالثا: المجلات

1_ حفصي عباس، "مفهوم النوافذ الإسلامية و ضوابطها الشرعية"، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 08، جامعة الأغواط جانفي 2017.

2_ عبد الباري ،" التدقيق الشرعي"، مجلة الإقتصاد الإسلامي، العدد 188، 2014.

3_ عبدلي حبيبة، "الصيرفة الإسلامية في الجزائر (واقع و تحديات)"، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 07،العدد02، 2020.

4_ سمير مصطفى متولى،" فروع المعاملات الإسلامية مالها و ما عليها"، مجلة البنوك الإسلامية،الإتحاد الدولى للبنوك الإسلامية،مصر، العدد 34، فبراير 1984.

5_ سها مفيد أبو حفيزة، "النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدة: دراسة تحليلية على القضايا الشرعية و ضوابط إنشائها"، المجلة الإلكترونية للبحوث في الدراسات الإسلامية،المجلد6 العدد 1، 2019.

6_ صالح مفتاح. معارفي فريدة، "الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية"، مجلة العلوم الإنسانية،العدد35/34 ،جامعة محمد خيصر ،بسكرة، مارس 2014 7_ فتيحة بوهرين و نور الدين زعبيط ،"الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية "،مجلة العلوم الإنسانية المجلد 1، العدد 42

8_ هيام محمد عبد القادر الزيدانيين ، "الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية بين التأصيل و التطبيق"، دراسات علوم الشريعة و القانون ، المجلد 40، العدد 1، 2013.

الفهرس

شکر و تقدیر

الإهداء

قائمة المختصرات

الفيهرس:

1	مقدمة :
	الفصل الأول
5	الإطار التنظيري للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية
6	المبحث الأول
6	ماهية البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية
	المطلب الأول
7	المقصود بالبنوك التقليدية
7	الفرع الأول
7	تعريف البنك التقليدي
7	أولا: التعريف الغوي
8	لفرع الثاني
8	شأة البنوك التقليدية
10	لفرع الثالث
10	أليات عمل البنوك التقليدية
11	لفرع الرابع
11	الأسس الحاكمة لأعمال البنوك التقليدية
12	افدع الخاميين

12	أنواع البنوك التقليدية
12	أولا: البنوك المركزية:
12	ثانيا: البنوك التجارية.
13	ثالثا: البنوك المتخصصة:
13	رابعا: بنوك الأعمال و الإستثمار:
14	المطلب الثانيا
14	ماهية بالنوافذ الإسلامية
14	الفرع الأولا
14	تعريف النوافذ الإسلامية
14	لغة:
15	الإسلام لغة:
	الإسلام إصطلاحا:
16	النوافذ الإسلامية إصطلاحا:
	الفرع الثانيا
	نشأة النوافذ الإسلامية
18	الفرع الثالث
18	أسباب نشأة النوافذ الإسلامية
	الفرع الرابعا
	خصائص النوافذ الإسلامية
	الفرع الخامسا
	أهداف النوافذ الإسلامية
	المبحث الثانيا

31	نشأة الصيرفة الإسلامية
33	الفرع الثالث
33	خصائص الصيرفة الإسلامية
35	الفرع الرابعالفرع الرابع
35	أهداف الصيرفة الإسلامية
37	مبادئ و ضوابط الصيرفة الإسلامية:
38	الفرع السادسالفرع السادس
	أنواع المصاريف الإسلامية
39	أولا: تصنيف المصارف الإسلامية حسب أغراضها:
39	ثانيا: تصنيف المصارف الإسلامية و فق النطاق الجغرافي
40	ثالثا: التقسيم وفق المجال التوظيفي
40	المطلب الثانيا
40	صيغ التمويل في المصارف الإسلامية
41	الفرع الأولالفرع الأول
41	صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الإستثمار
41	أولا : التمويل بالمضاربة
43	ثانيا: التمويل بالمشاركة
45	الفرع الثاني
45	صيغ التمويل القائمة على المديونية
45	أولا: التمويل بالمرابحة
47	ثانيا: التمويل بطريق السلم
	ثالثا: التمويل الإستصناع

49	الفرع الثالث
49	أنواع التمويل
50	المبحث الثاني
ية	عوائق الخدمات المصرفية الإسلامية و رقابتها الشرع
50	المطلب الأول
50	موانع الخدمات المصرفية الإسلامية
51	الفرع الأول:الفرع الأول
51	العوائق قانونيةالعوائق قانونية
52	الفرع الثانيا
52	العوائق المتعلقة بالعنصر البشري
52	المطلب الثاني
52	تأثير الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية
52	مفهوم الرقابة الشرعية:
52	الرقابة لغة:
53	الرقابة إصطلاحا
54	الفرع الثانيا
لامية	مراحل وإجراءات الرقابة الشرعية في المصاريف الإس
54	أولا: الرقابة السابقة التنفيذ
54	ثانيا:الرقابة أثناء التنفيذ
54	ثالثا:الرقابة اللاحقة للتنفيذ
55	الفرع الثالث
55	دور الرقابة الشرعية في المصاريف الإسلامية

56	الفرع الرابع
56	الإطار القانوني للرقابة الشرعية
56	أولا: النص على الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية
56	ثانيا: النص على وجود هيئة للرقابة الشرعية
57	ثالثا:النص على وجود هيئة رقابة شرعية على مستوى الدولة
57	رابعا:النص على وجود هيئة عليا علي المستوى العالمي
57	الفرع الرابع
57	أشكال الرقابة الشرعية
57	أولا: المستشار الشرعي
58	ثانيا:هيئة الرقبة الشرعية
59	الفرع الخامس
59	وظائف الرقابة الشرعية
59	أولا: الوظائف المعنوية
59	ثانيا: الوظائف العملية
62	خاتمة :

تشهد الصيرفة الإسلامية نجاحا كبيرا و ذلك من خلال إنتشار المصارف الإسلامية، فالبنوك التقليدية حيث تسعى إلى تقديم العديد من الخدمات المصرفية، و من بين الطرق المنهجية التي أدت البنوك التقليدية إلى تطوير التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و ذلك من خلال فتح النوافذ الإسلامية المتواجدة على مستوى البنوك التقليدية و التي تكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ،حيث تكون خاضعة لهيئة شرعية تعمل لأجل استقطاب المتعاملين،فهدفها الأساسي يكمن في تعظيم الأرباح. أما الصيرفة الإسلامية لها أسس تقوم عليها فهي لا تتعامل بالفائدة الربوية عكس البنوك التقليدية التي تكون بنظام الفائدة و ذلك أن المصارف الإسلامية لها طرق و صيغ لتمويل ك المرابحة مثلا حيث تعتمد عليها في الإستثمار، و لقد واجهت العديد من الصعوبات المتمثلة في معوقات قانونية و بشربة.

Résumé

La finance islamique connaît un grand succès grâce à la multiplication des banques islamiques. Les banques traditionnelles cherchent à offrir de nombreux services bancaires, et l'une des méthodes qui a permis aux banques traditionnelles de développer le développement économique et social est l'ouverture de fenêtres islamiques disponibles dans les banques traditionnelles, qui sont spécialisées dans la fourniture de services financiers islamiques conformes à la loi islamique. Ces fenêtres sont soumises à une autorité légale qui travaille pour attirer les opérateurs, leur objectif principal étant de maximiser les bénéfices. En revanche, la finance islamique repose sur des principes différents, car elle n'utilise pas d'intérêts contrairement aux banques traditionnelles qui fonctionnent selon un système d'intérêts. Les banques islamiques utilisent des méthodes et des formules de financement, par exemple, sur lesquelles elles s'appuient pour investir. Elles ont rencontré de nombreuses difficultés, notamment des obstacles humains et juridiques.